الأَعَاريبُ القُرآنيَّةُ عِند أَبي حَفْصٍ عُمَرَ بْنِ عُثمَانَ الجَنْزي ت(٥٥٠هـ) جَمعاً ودِرَاسةً

إعداد:

نواف بن أحمد بن عثمان حكمي

أستاذ النحو والصرف المشارك

كلية العلوم والآداب بشرورة - جامعة نجران

• **الملخص**

يتناول هذا البحث علماً من أعلام القرن السادس الهجري، برز في النحو واللغة والأدب، وهو من العلماء المغمورين الذين لم يصل إلينا إلا اليسير من أخبارهم وعلومهم ومصنفاتهم، إنه الإمام أبو حفص عمر بن عثمان الجنزي.

لقد ضرب الجنزي بسهم وافر في علوم شتى كالنحو والأدب والعروض والتفسير وغيرها. حاولت في هذه الدراسة أن أجلي بعض سيرته، وأبرز بعض أعاريبه وآرائه، وأظهر شيئاً من شخصيته، مع علمي بأنني لم آتِ إلا بالنزر القليل مما تركه هذا العالم من إرث كبير، وعلم غزير، ولعلَّ في هذا البحث ما يشعل فتيل التحري والتنقيب عن هذا العلَم، وعن آثاره النحوية والإعرابية، واختياراته وتوجيهاته.

وقد شملت الدراسة سيرته، ومنهجه في أعاريبه، وأعاريبه القرآنية التي وقفت عليها، وختمتها بأهم النتائج التي توصلت إليها.

الكلمات المفتاحية: الإعراب - أبو حفص الجنزي - إعراب القرآن - الاختيارات النحوية.

*****

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء، وسيد المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فيُعدُّ القرن السادس الهجري من القرون التي ازدهر فيها العلم، واتسم بوفرة العلماء النابهين المخلصين، وكثرة المؤلفات المفيدة فيه، ومن أكابر العلماء الذين نشطوا للدراسات النحوية واللغوية، وعنوا بالتفسير والإعراب الإمام عمر بن عثمان الجنزي، وعلى الرغم من أنه لم يحظ بنصيب من الظهور، ولم تسعفه الأيام بشيء من البروز والشهرة إلا أن أهل التراجم قد ذكروا بأنه إمام في النحو والأدب لا يشق فيهما غباره، وقد شرع في تفسير لو تمَّ لم يوجد مثله.

ومما حفزني أنْ أُقدِم على هذه الدراسة لهذا العالم الجليل إجاباته عن بعض المسائل المتعلقة بإعراب بعض الآيات القرآنية الكريمة التي ظهر فيها خلاف بين المعربين والمفسرين والنحويين، وقد وجدت له في أعاريبه بعض التوجيهات والتقديرات والتعليلات، وبعض الردود على بعض العلماء التي تكشف عن استقامة فكره، وسعة أفقه، ودقة نظره، وجرأته على المخالفة، مما أثار في نفسي الرغبة في تتبع أعاريبه، ودفعني إلى جمعها ودراستها، كما أن شخصية الجنزي لم يسبق لي أن وقفت على دراسة مستقلة فيها.

وقد اعتمدت في جمع هذه المسائل ودراستها في المقام الأول على رسالة مخطوطة أورد فيها كثيراً من الأعاريب القرآنية، وقد وردت إحدى المسائل عند بعض شراح المفصل، لا سيما أن المسألة متعلقة بالزمخشري؛ فقد فاوضه فيها الإمام الجنزي، ورتبت الآيات وفق ترتيب المصحف الشريف إلا مسألة واحدة لم ترد في العنوان لها آية قرآنية فجعلتها في آخر المسائل، وترجمت لمن ورد اسمه في المخطوطة من الأعلام المغمورين، واتبعتُ في دراستي هذه المسائل المنهج الوصفي التحليلي.

وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن تشتمل على مقدمة ومبحثين وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع، والمبحثان هما:

المبحث الأول: الإمام الجنزي، سيرتُهُ، ومنهجه في الأعاريب القرآنية.

المبحث الثاني: أعاريب الجنزي القرآنية، ويشمل ثلاث عشرة مسألة.

المبحث الأول:

الإمام الجَنزي، سيرتُهُ، ومنهجه في الأعاريب القرآنية:

أولاً: سيرته، وتشمل:

- **اسمه وكنيته:**

عفيف الدين[١] أبو حفص عمر بن عثمان بن الحسين بن شعيب الجنزي، بفتح الجيم وسكون النون وكسر الزاي، نسبةً إلى مدينة جنزة، وهي من أذربيجان[٢].

- **مولده:**

ذكر الذهبي أنه ولد في حدود بضع وسبعين، أي: أربعمئة وبضع وسبعين[٣]، وقدَّر السمعاني ولادته في سنة أربعمئة وثمان وسبعين للهجرة[٤].

- **شيوخه وتلاميذه:**

أولاً: شيوخه:

طوَّفَ الإمام عمر بن عثمان الجنزي ببلاد كثيرة، والتقى بعلماء وأدباء، ونهل من علمهم، فتنوعت موارد ثقافته، وتعددت روافد معارفه، وقد كانت له مفاوضات ومحاورات مع علماء عصره كالزمخشري،

(١) لم يذكر أحد من الذين ترجموا للجنزي أن لقبه (عفيف الدين) إلا ابن الفوطي الشيباني. انظر: مجمع الآداب في معجم الألقاب١/ ٤٦٢. وذكره صاحب المقتبس في توضيح ما التبس ص٣٦٧.

(٢) انظر: التحبير في المعجم الكبير١/ ٥٢١، والأنساب للسمعاني٣/ ٣٥٥، وتكملة الإكمال٢/ ٤٨١، إنباه الرواة ٢/ ٣٢٩، ومجمع الآداب في معجم الألقاب١/ ٤٦٢، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه١/ ٣٦١، وطبقات المفسرين للسيوطي٨٩، وبغية الوعاة٢/ ٢٢١.

(٣) انظر: تاريخ الإسلام١١/ ٩٨٨.

(٤) انظر: التحبير في المعجم الكبير١/ ٥٢٢.

والبسطامي[1]، وأبي المعالي[2]، لكن كتب التراجم التي وقفت عليها لم تصرح إلا باثنين من شيوخه، وهما[3]:

١- أبو محمد عبد الرحمن بن حمد بن الحسن الدوني، المتوفى سنة (٥٠١هـ)، وقد سمع منه سنن النسائي[4].

٢- أبو المظفر محمد بن أحمد الأبيوردي، المتوفى سنة (٥٠٧هـ)، وقد قرأ عليه الأدب[5].

ثانياً: تلاميذه[6]:

١- أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، المتوفى سنة (٥٦٢هـ) [7].

٢- أبو المظفر عبد الرحيم بن عبد الكريم بن محمد السمعاني، المتوفى سنة (٦١٧هـ)[8].

- **ثناء العلماء عليه:**

لقد أثنى العلماء على الإمام عمر بن عثمان الجنزي بما يستحقه من الثناء، ونعتوه بما فيه من العلم والأخلاق والخصال، ومن ذلك:

(١) هو: عمر بن محمد بن عبد الله البلخي البسطامي، ولد عام ٤٧٥هـ، محدث بلخ، ومفسر، وواعظ، وأديب، توفي سنة ٥٦٢هـ. انظر: توضيح المشتبه٩/ ٨٤.

(٢) هو: عبد القاهر بن طاهر بن شاهفور، إمام بلخ، كان مولده بنواحي إسفرايين. انظر: طبقات الشافعية الكبرى٢/ ٥٥٧.

(٣) انظر: التحبير في المعجم الكبير١/ ٥٢١، والأنساب للسمعاني٣/ ٣٥٥، وتكملة الإكمال٢/ ٤٨١، وإنباه الرواة ٢/ ٣٢٩، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه١/ ٣٦١، وطبقات المفسرين للسيوطي٨٩، وبغية الوعاة٢/ ٢٢١.

(٤) انظر: تكملة الإكمال٢/ ٦٠٩.

(٥) انظر: إنباه الرواة ٣/ ٤٩.

(٦) انظر: تكملة الإكمال٢/ ٤٨١، والتقييد لمعرفة السنن والمسانيد٣٩٥، وتاريخ الإسلام١/ ٩٨٨.

(٧) انظر: تاريخ دمشق٣٦/ ٤٤٧، والتقييد لمعرفة السنن والمسانيد٣٦٧..

(٨) انظر: الأنساب المقدمة/ ٢٣، ومعجم الأدباء٧/ ٢٩٠٨.

قال عنه السمعاني: «أديب فاضل متدين، حسن السيرة»[١]، وقال أيضاً: «أحد الفضلاء المشهورين بالأدب، والنحو، والنظم، والنثر، وكان عفيفاً، حسن السيرة، كثير العبادة، سليم الجانب»[٢]. وقال عنه أيضاً: «كان غزير الفضل، وافر العقل حسن السيرة، متوداً، كثير العبادة، سخي النفس»[٣]، وقال عنه ياقوت الحموي: «ذكره أبو الحسن بن أبي القاسم البيهقي في كتاب (الوشاح) فقال: هو إمام في النحو والأدب لا يشق فيهما غباره، ومع ذلك فقد تحلى بالورع ونزاهة النفس، لكن الزمان عانده، وما بسط في أسباب معاشه يده..»[٤].

- **مؤلفاته:**

ورد في سيرته أنه صنف التصانيف، وشاعت في الآفاق، لكن لم تذكر كتب التراجم إلا اليسير من تصانيفه، ومنها:

١- الوافي في العروض والقوافي، وهي مخطوطة محفوظة بلندن برقم (٤٦١٨)[٥]، وذكر عبد الرحمن العثيمين في الحاشية في كتاب التخمير ٢/ ٢٧٤ أن له كتاباً موسوماً (بالقوافي)، وقد اطلع على نسخة منه في مكتبة أيا صوفيا في إسطنبول، ضمن مجموع رقمه (٤٧٩٥). ولعل ما ذكره العثيمين هو الكتاب نفسه (الوافي في العروض والقوافي)[٦].

٢- الدوائر في العروض والقوافي، وهي مخطوطة محفوظة بالمكتبة المركزية في الرياض بالمملكة العربية السعودية برقم (١٠٠٢) عن مكتبة أحمد الثالث (١٦٥٢).

(١) الأنساب٣/ ٣٥٥.
(٢) التحبير في المعجم الكبير١/ ٥٢١.
(٣) تاريخ الإسلام١١/ ٩٨٨.
(٤) معجم الأدباء٥/ ٢٠٩٥.
(٥) انظر: خزانة التراث٦٨/ ٥٢٢.
(٦) انظر: التخمير٢/ ٢٧٤ الحاشية رقم (٤).

٣- رسالة صغيرة قد وقفت عليها تقع في عشرين لوحة، وهي عبارة عن أجوبة لمسائل عشر من القرآن الكريم، وعشر من عويصات الشعر، وهي مخطوطة محفوظة في مكتبة السلطان أحمد الثالث بتركيا ضمن مجموع برقم (٢٢٤٥).

وللرسالة نسخة أخرى محفوظة في مكتبة حسن باشا العامة بمدينة جوروم التركية ضمن مجموع برقم (١/ ١٠٧١)، وتقع في لوحتين كبيرتين لكنها ناقصة.

٤- شرع في تفسير، لكنه لم يتمه، قيل عنه: لو تم لكان لا يوجد مثله[١].

وقد وَهِم صاحب كتاب هدية العارفين[٢] ونسب له كتاباً بعنوان: المكتفي في الأمر والنهي، والصحيح أن هذا الكتاب لعمر بن عثمان بن خطاب بن بشير التميمي[٣].

- **مكانته العلمية:**

لم يصل الجنزي إلى هذه المنزلة من العلم والمعرفة إلا بعد أن خاض غمار العلم، وسبر أغواره، وتنقل من بلد إلى أخرى، فقد ورد بغداد وأقام بها مدة، وصحب الأئمة، واقتبس منهم، وقرأ الحديث والأدب، رجع إلى بلده وعاد ثانياً إلى بغداد، وذاكر الفضلاء بها وبكور الأهواز وخوزستان وبالبصرة، وسمع بِهَمَذَان كتاب (السُّنَن) للنَّسَائيّ، وكتاب (يوم وليلة)، وقد صار علامة زمانه، وواحد عصره[٤].

(١) انظر: طبقات المفسرين٨٩.

(٢) انظر: هدية العارفين١/ ٧٨٣.

(٣) انظر: معجم الأدباء٥/ ٢٠٩٦، وبغية الوعاة٢/ ٢٢١.

(٤) انظر: التحبير في المعجم الكبير١/ ٥٢١، والأنساب للسمعاني٣/ ٣٥٥، وتكملة الإكمال٢/ ٤٨١، وإنباه الرواة ٢/ ٣٣٠، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه١/ ٣٦١، وطبقات المفسرين للسيوطي٨٩، وبغية الوعاة٢/ ٢٢١.

قال عنه السمعاني: «ولقي الفضلاء بكور الأهواز، وذاكرهم واقتبس، وصار علامة زمانه، وأوحد عصره، وشاعت تصانيفه، وانتشرت في أيدي الناس»[١]، وقال أيضاً: «صنف التصانيف، وشرع في إملاء تفسير لو تم لكان لا يوجد مثله... وذاكر الفضلاء، وبرع في العلم حتَّى صار علامة زمانه وأوحد عصره»[٢]، وقال عنه القفطي: «أحد أئمة الأدب، وله باع طويل في النحو، ومعرفة كلام العرب، ورد بغداد والبصرة وخوزستان، وذاكر الفضلاء حتى صار علّامة زمانه وواحد عصره. وشرع في إملاء تفسير لو تمّ لم يوجد مثله»[٣].

- **شعره:**

الإمام عمر بن عثمان الجنزي من العلماء الذين لهم شعر جميل رقيق، ومؤثر في النفوس، فهو أحد أئمة الأدب، وله باع طويل في الشعر كما ذكر ذلك أهل التراجم[٤]، ومن شعره[٥]:

أَحَاوِي عِيسى إنْ بَلغتَ مَقَامِي ... فَبلِّغْ صَحَابي لَا عَدمْتَ سَلَامي

وخَبِّرْهُم عَمَّا أُعَاني مِنَ الجَوَى ... وَمِنْ لَوعَتي في هَجْرِهِمْ وسِقَامي

وَقُلْ لَهُمُ إنِّي مَتَى مَا ذَكَرْتُكُمْ ... غَصَصْتُ لِذكْرَاكُمْ بِكُلِّ طَعَامِ

وَإنَّ دُمُوعِي كُلَّمَا لَاحَ كَوْكَبٌ ... تَرَقْرَقَ في خَدِّي كَصَوْبِ غَمَامِ

وَإنْ هَبَّ مِنْ أَرْضِ الحَبِيبِ نُسَيْمَةٌ ... تَقَلْقَلَ أَحْشَائِي وَهَاجَ غَرامِي

(١) التحبير في المعجم الكبير١/ ٥٢١.

(٢) تاريخ الإسلام١١/ ٩٨٨.

(٣) إنباه الرواة٢/ ٣٢٩.

(٤) انظر: التحبير في المعجم الكبير١/ ٥٢١، والأنساب للسمعاني٣/ ٣٥٥، وتكملة الإكمال٢/ ٤٨١، وإنباه الرواة٢/ ٣٢٩، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه١/ ٣٦١، وطبقات المفسرين للسيوطي٨٩، وبغية الوعاة٢/ ٢٢١.

(٥) انظر: معجم الأدباء٥/ ٢٠٩٤.

ومن شعره أيضاً ما أنشده لنفسه معزيّاً الكمال المستوفي بزوجته، والقصيدة طويلة، ومنها[1]:

إِذَا جَلَّ قَدْرُ المَرْءِ جَلَّ مُصَابُ ... وَكُلُّ جَلِيلٍ بِالجَلِيلِ يُصَابُ

يَرُوحُ الفَتَى فِي غَفْلَةٍ عَنْ مَآلِهِ ... وَيُشْغِلُهُ عَنْهُ هَوًى وَشَبَابُ

وَلَمْ يَتَفَكَّرْ أَنَّ مَنْ عَاشَ مَيِّتٌ ... وَأَنَّ الذِي فَوقَ التُّرَابِ تُرَابُ

وَإِنَّ ثَرَاءً يَقْتَنِيهِ مُشَتَّتٌ ... وَأَنَّ بِنَاءً يَبْتَنِيهِ خَرَابُ

وَنِعْمَةُ ذِي الدُّنيَا بَلَاءٌ وَمِحْنَةٌ ... وَمَاذِيُّهَا سُمٌّ يَضُرُّ وَصَابُ

فَلَا يَخْدَعَنَّ المَرْءَ نُعْمَى حَلَالُهَا ... حِسَابٌ عَلَيْهِ وَالحَرَامُ عِقَابُ

ومن شعره أيضاً:

تَوَاضَعْ إِذَا مَا طَلَبْتَ الْعُلُومَ ... تَكُنْ أَكْثَرَ النَّاسِ عِلْماً وَنَفْعَا

وَكُلُّ مَكَانٍ أَشَدَّ انْخِفَاضاً ... يُرَى أَكْثَرَ الأَرْضِ مَاءً وَمَرْعَى

- **وفاته:**

توفي الإمام عمر بن عثمان الجنزي -رحمه الله- في الرابع عشر من ربيع الأول، وقيل: جمادى الآخرة[2]، سنة خمسمئة وخمسين للهجرة بمرو، وقد جاوز السبعين[3].

(١) انظر: المصدر السابق ص٥/ ٢٠٩٦.

(٢) انظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد٣٩٥.

(٣) انظر: التحبير في المعجم الكبير١/ ٥٢١، وتكملة الإكمال٢/ ٤٨١، واللباب في تهذيب الأنساب١/ ٢٩٧، وإنباه الرواة ٢/ ٣٢٩، وبغية الوعاة٢/ ٢٢١.

ثانياً: منهجه في الأعاريب القرآنية:

أحاول في هذا المبحث بيان منهج الإمام الجنزي في أعاريبه القرآنية، وإبراز الظواهر التي فيه، وهي على النحو الآتي:

١- أسلوب الإمام الجنزي في أعاريبه يعتمد على السؤال والجواب، وهذا ديدنه في غالب رسالته التي تحدثت عن إعراب بعض الآيات القرآنية، والأبيات الشعرية العويصة، **فمن أمثلة ذلك قوله**: «أن يسأل عن ضمير المجرور بـ(على) في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[1] إلى أي شيء يعود، وأنَّ (على) يتعلق بأي شيء، وأنَّ الجار والمجرور في أي محل، فالجواب عنها: أن (هم) تعود إلى (اللام) في المغضوب؛ لأن (اللام) اسم موصول بمعنى الذين، و(مغضوب عليهم) صلته»[2]، **ومن ذلك أيضاً قوله**: «أن يسأل عن علامة الاسم في (كيف) ومحله من الإعراب، فالجواب: عنها أن علامة الاسم فيه أنه يفيد مع الاسم في قولك: كيفَ زَيدٌ، يدل على أنه ليس بحرف؛ لأن الحرف لا يفيد مع الاسم إلا في النداء في قولك: يَا زيدُ، ويفيد مع الفعل في قولك: كَيفَ فَعَلَ هذا»[3]، والأمثلة على ذلك كثيرة، وما ذكرته هو على سبيل التمثيل لا الحصر.

٢- لا يكتفي الإمام الجنزي بالإعراب في بعض الآيات، بل يتطرق إلى مسائل نحوية وصرفية، **ومن ذلك**: إعراب (كلتا) في قوله تعالى: (كلتا ...)، فقد ذكر نوع (كلا)، وأصلها. قال: «إن أصل (كِلا) هو (كِلو) أو (كِلي)، فصارت الواو والياء ألفاً؛ لتحركهما وانفتاح ما

(١) الفاتحة آية ٧.

(٢) المخطوطة ١٣١/ أ، وانظر أيضاً المسألة الأولى من الدراسة.

(٣) المخطوطة ١٣٢/ ب، وانظر أيضاً المسألة الثالثة عشرة من الدراسة.

قبلهما، و(كلتا) اسم مفرد معرفة يؤكد به مؤنثان معرفتان أصله (كِلو)، أو قيل: (كليا)، فأبدلت من الواو أو الياء تاء (فِعلْى) هذا وزن (كلا) فعل، ووزن (كلتا) فِعلْى»[1].

٣- قد يذكر التوجيه الإعرابي ثم يستطرد في المسألة، ويبسط الحديث فيها، وهو السائد لديه، وقد يذكره على سبيل الاختصار، **ومن أمثلة استطراداته** إعرابه لقوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[2]، فقد أورد الإمام الجنزي في المسألة ستة أقوال[3]، ثم رجّح ما يراه صواباً، **ومن ذلك أيضاً قوله**: «والصواب أن يقال: (مَنْ) هنا للتبعيض، وفي الكلام مبتدأ محذوف، وتقديره: له فيها من كل الثمرات ثمرة، فـ(ثمرة) مرفوعة بالابتداء، وخبرها (له) مقدم عليها؛ لأن المبتدأ نكرة والخبر ظرف كقولك: له مال وفيها، ومن كل في محل النصب بـ(له) لأن الظرف (له) عمل في مثله وفي غيره إذا كان العامل فيه محذوفاً؛ لأنه ينوب مناب الفعل وتقديره: لَهُ ثَبتتْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمرَاتِ ثَمرَةٌ..»[4]، **وأما ذكره التوجيه بإيجاز، فمن أمثلة ذلك قوله**: «أي: إذا كُوِّرتِ الشَّمسُ كُوِّرتْ»[5].

٤- اهتمامه بالتعليل النحوي في التوجيهات الإعرابية؛ لترسيخ القاعدة النحوية، وتثبيت رأيه، **ومن ذلك قوله**: «والخامس: أن المحذوف من هذا ألف الشبه، لا ألف الوصل؛ لأن (هذا) إذا ثني اجتمع فيه ألفان ساكنتان، ألف (هذا)، وألف (التثنية)، فحذفت ألف التثنية؛ لالتقاء الساكنين»[6]، **ومن ذلك أيضاً قوله**: «أصحُّهما

(١) المخطوطة ١٣٦/ أ، وانظر أيضاً المسألة السادسة من الدراسة.
(٢) طه آية ٦٣.
(٣) انظر: المخطوطة١٣٧/ أ، وانظر أيضاً المسألة السابعة من الدراسة.
(٤) المخطوطة ١٣٤/ ب، وانظر أيضاً المسألة الرابعة من الدراسة.
(٥) المخطوطة ١٤٢/ ب، وانظر أيضاً المسألة العاشرة من الدراسة.
(٦) المخطوطة ١٣٧/ ب، وانظر أيضاً المسألة السابعة من الدراسة.

أنَّ العامل فيه معنى إضافة (الشَّرِّ) إلى (الوَسواس)، وذو الحال (الوسواس)؛ لأن معنى الإضافة الاختصاص والاستحقاق»[1].

٥- تفرُّدُهُ ببعض التوجيهات الإعرابية التي لم أجدها عند غيره، فقد تجاوز الإمام الجنزي رتبة التقليد إلى رتبة الاجتهاد والنظر، **ومن توجيهاته التي تفرد بها**: أن الجار والمجرور في قوله تعالى:﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[2] في محل نصب، وتكون (على) متعلقةً بـ(المغضوب)[3]، وهو أحد قولي الجنزي، وقد أجازه، وهذا التوجيه لم أجده عند غيره حسب ما توصلت إليه من بحث، **ومن ذلك أيضاً قوله**: «والمستثنى منهُ الضمير المستكن في قوله عز من قائل: (لَفِي خُسْرٍ) لا (الإنسان)، ولكن لما كان الضمير المستكن في الجار والمجرور كنايةً عن الإنسان، تسامحوا في اللفظ فقالوا: المستثنى منه (الإنسان)»[4]، **ومن ذلك أيضاً قوله**: « وأما في محل النصب على الحال ففي كل موضع جاء بعده فعل غير (كان)، و(شاء) كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾[5]، أي أعجيبة خلقت، ولا يجوز أن يكون مصدراً، أي: خلق خلقت، وأما في محل النصب على المصدر ففي كل موضع جاء بعده شاء كقوله عز وجل: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾[6]، أي: مشيئة يشاء»[7].

٦- تخطئته وردُّهُ بعضَ الآراء والتوجيهات الإعرابية، ومن ذلك قوله: «لا وجه له؛ لأن (ما) لو كان حرفاً مصدرياً لم يعد إليه من الصلة ضمير،

(١) المخطوطة ١٤٠/ أ، وانظر أيضاً المسألة الثانية عشرة من الدراسة.
(٢) الفاتحة آية ٧.
(٣) المخطوطة ١٣١/ أ، وانظر أيضاً المسألة الأولى من الدراسة.
(٤) المخطوطة ١٤٥/ ب، وانظر أيضاً المسألة الرابعة من الدراسة.
(٥) الغاشية آية ١٧.
(٦) آل عمران آية ٦.
(٧) المخطوطة ١٣٣/ أ، وانظر أيضاً المسألة الثالثة عشرة من الدراسة

وهو الهاء في (به)»[1]، **ومن ذلك أيضاً قوله**: «وهذا لا وجه له؛ لأن بستاناً واحداً لا يحوي كل الثمرات، وإنما يحوي بعضها»[2].

٧- محاورته ومفاوضته لعلماء عصره، كالزمخشري، والبسطامي، وأبي المعالي، **ومن الأمثلة على ذلك قوله**: «وقد قرأ بعض من كان يؤم بنا هذه الآية في الصلاة، فلما سلَّم سألت عمر البسطامي عنها فقال: يعود إلى الآيات، فذكرت له ما تقدم فأعجبه ذلك، ودخل على الإمام أبي المعالي ابن شاهفور، وسأله عن المسألة فأجابه مثل ما أجابني، فذكر له ما ذكرت فأعجبه، واتفقا على تصديقي»[3]، **ومن ذلك أيضاً قوله**: «وقد فاوضت في هذه المسألة جار الله العلامة، فأجاب بما أجبت، فقلت: كيف يعمل الحال في الزمان المستقبل؟ فرجع عما قال»[4].

٨- عنايته بالترجيحات عند إيراده للآراء والتوجيهات الإعرابية، ومن ذلك قوله في إعراب (الناس) بعد أن أورد قولين من أقوال المعربين: «والأول أصح»[5]، **ومن ذلك قوله**: «الحال وفي العامل فيه وذي الحال وجهان: أصحهما أن العامل فيه معنى إضافة الشر إلى الوسواس»[6]، **ومن ذلك أيضاً قوله**: «والقول عندي: أنَّ (إنَّ هذان) - بالألف - اسم موضوع للتثنية المرفوعة، و(هذين) - بالياء - اسم موضوع للتثنية المجرورة والمنصوبة، لا تثنية (هذا)؛ لأنه لو كان تثنيته (هذا) لكان نكرة كـ(زَيدَين) تثنية (زيد)»[7].

(١) المخطوطة ١٣٤/ أ، وانظر أيضاً المسألة الثالثة من الدراسة.
(٢) المخطوطة ١٣٤/ ب، وانظر أيضاً المسألة الرابعة من الدراسة.
(٣) المخطوطة ١٣٩/ أ، ب، وانظر أيضاً المسألة الثامنة من الدراسة.
(٤) المخطوطة ١٣٩/ ب، وانظر أيضاً المسألة التاسعة من الدراسة.
(٥) المخطوطة ١٤١/ أ، وانظر أيضاً المسألة الثانية عشرة من الدراسة.
(٦) المخطوطة ١٤٠/ أ، وانظر أيضاً المسألة الثانية عشرة من الدراسة.
(٧) المخطوطة ١٣٨/ أ، وانظر أيضاً المسألة السابعة من الدراسة.

٩- تأثره بالمذهب البصري في آرائه وتوجيهاته وأعاريبه، ويظهر ذلك جليّاً في بعض آرائه وإعراباته، **ومن أمثلة ذلك**: توجيهه لـ(كِلا) في قوله تعالى:﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[١]، فقد قال: «إن (كلا) اسم مفرد معرفة يؤكد به مذكران معرفتان أصله (كلو) أو(كلي)»[٢]، وهذا التوجيه قال به البصريون، **ومن ذلك أيضاً**: إعرابه لما بعد (إذا) في قوله تعالى:﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾[٣]»، قال الجنزي: «أي: إذا كُوِّرتِ الشَّمسُ كُوِّرتْ»[٤]، وقد تبع الجنزي في هذه المسألة مذهب البصريين، **ومنه أيضاً**: رأيه في نوع (مِن) في قوله تعالى: ﴿لَهُ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾[٥]، فقد ذكر أنَّ (مِن) في الآية الكريمة للتبعيض[٦]، وهو رأي بصري؛ إذ إن البصريين لا يجيزون زيادة (مِن) إلا إذا كان مجرورها نكرة في سياق نفي، أو نهي، أو استفهام.

(١) الكهف آية ٣٣.
(٢) المخطوطة ١٣٦/ أ، وانظر أيضاً المسألة السادسة من الدراسة.
(٣) التكوير آية ١.
(٤) المخطوطة ١٤٢/ ب، وانظر أيضاً المسألة العاشرة من الدراسة.
(٥) البقرة آية ٢٦٦.
(٦) المخطوطة ١٣٤/ ب، وانظر أيضاً المسألة الرابعة من الدراسة.

المبحث الثالث:

أعاريب الجنزي القرآنية، وفيه ثلاث عشرة مسألة:

١- المسألة الأولى: إعراب (عليهم) في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[١].

ذكر الجنزي أن الجار والمجرور في محل رفع، وأنَّ (هم) تعود إلى (اللام) في المغضوب، ولا تتعلق (على) بشيء، وذكر أيضاً أنه يحق أن يكون الجار والمجرور في محل النصب[٢].

- **الدراسة:**

للعلماء في الجار والمجرور (عليهم) في الآية الكريمة قولان، هما:

القول الأول: أن الجار والمجرور في محل رفع؛ لأنه نائب مناب الفاعل، ولا تعلُّقَ حينئذٍ لـ(على)، وقد ذكر ذلك القول النحاس[٣]، والعكبري[٤]، والنيسابوري[٥]، وابن أبي الربيع القرشي[٦]، وأبو حيان[٧]، والسمين الحلبي[٨]، وهذا القول هو الذي ذهب إليه الجنزي، وقد أرجع السبب إلى «أن الجار والمجرور مفعول (المغضوب) أقيم مقام فاعله، والفعل إذا كان لازماً، ثم لم يُسمَّ فاعله، أسند إلى الجار والمجرور، أو الظرف، أو المصدر، كقولك: سِيرَ بِزيدٍ فَرْسَخينِ يَومَيْنِ سَيراً شَديداً»[٩].

(١) الفاتحة آية ٧.
(٢) انظر: المخطوطة ١٣١/ أ.
(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس١/ ٢١.
(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن١/ ٩.
(٥) انظر: أنوار التنزيل١/ ٣١.
(٦) انظر: تفسير الكتاب العزيز وإعرابه٣٩٦.
(٧) انظر: البحر المحيط١/ ٥١.
(٨) انظر: الدر المصون١/ ٧١.
(٩) المخطوطة ١٣١/ ب.

القول الثاني: أن الجار والمجرور في محل نصب، وتكون (على) متعلقةً بـ(المغضوب)، وقد أورد الجنزي أنه يحقُّ هذا القول، ولم أجده عند غيره حسب ما توصلت إليه من بحث، وعلل ذلك بقوله: «لأنه مفعول (المغضوب) ومفعوله الذي أقيم مقام الفاعل مصدره المحذوف، و(على) يتعلق بـ(المغضوب)، وتقديره: غير المغضوب عليهم الغضب الشديد، كما يقال: سِيرَ به سَيرٌ شَديدٌ»[1].

والذي يظهر لي أن الجار والمجرور (عليهم) في الآية الكريمة هو في محل رفع، وهذا ما وقفت عليه عند العلماء، وما أجازه الجنزي أنه يحق أن يكون في محل نصب فيه بعد.

وأما عود الضمير المجرور (هم) في الجار والمجرور (عليهم) ففيه وجهان:

الوجه الأول: أنَّ الضمير المجرور عائد إلى (اللام) في (المغضوب)؛ لأن (اللام) اسم موصول بمعنى (الذين)، و(مغضوب عليهم) صلته، ولابد في صلة الموصول من ضمير عائد إلى الموصول، والتقدير: غير الذين غُضب عليهم، وهذا القول هو الذي ذهب إليه الجنزي[2]، وذكره السمين الحلبي، وذكر أن الصحيح في (أل) الموصولة أنها اسم وليست حرفاً[3].

وعدم تصريحه بالخطاب في قوله: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[4]، كما صرح به في قوله: أنعمت عليهم هو من باب التحسن واللطف. قال ابن جني: «ولم يقل: غير الذين غضبتَ عليهم؛ وذلك أنه موضع تقرب من الله بذكر نعمه، فلما صار الكلام إلى ذكر الغضب، قال: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ حتى كأنه قال: غير الذين غُضِب عليهم، فجاء اللفظ مُنْحَرَفاً به عن ذكر الغاضب، ولم يقل: غير

(١) انظر: المخطوطة ١٣١/ ب.
(٢) انظر: المخطوطة ١٣١/ أ.
(٣) انظر: الدر المصون١/ ٧١.
(٤) الفاتحة آية ٧.

الذين غضبتَ عليهم، كما قال:﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[1] فأسند النعمة إليه لفظاً، وزَوَى عنه لفظ الغضب تحسناً ولطفاً»[2].

الوجه الثاني: أنَّ الضمير المجرور عائد إلى (الذين) فيمن جعل الألف واللام في (المغضوب) حرفاً، على تقدير: غير المغضوب الذين غضب عليهم، قاله ابن أبي الربيع[3] وهو الصحيح عنده؛ معلِّلاً ذلك بأنه لا يوجد اسم، ظاهراً كان أو مضمراً، متصلاً أو منفصلاً على حرف واحد. ثم ذكر قول الفارسي الذي في الإيضاح، وهو: «فإن أخبرت عن اسمك بـ(الألف) و(اللام)، قلت: الضاربُ زيداً أنا، و(بالذي): الذي ضَربَ زيداً أنا، ففي كل واحد من (ضَرَبَ)، و(الضَّارِب) ذِكْرٌ مرفوع يعود إلى (الذي)»[4].

المسألة الثانية: إعراب (بِمِثْلِ) في قوله تعالى:﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوا﴾[5].

ذكر الجنزي أن (مِثْل) في الآية الكريمة مزيد تقديره: فإن آمنوا بما آمنتم به[6].

- **الدراسة:**

اختلف العلماء في إعراب (بمثل) في الآية الكريمة، فأما (الباء) فقد ذكروا لها أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن (الباء) زائدة للتوكيد كما زيدت في قوله تعالى: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾[7]، وقوله تعالى:﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[8]، وهذا على قراءة

(١) الفاتحة آية ٧.
(٢) المحتسب١/ ١٤٦.
(٣) انظر: تفسير الكتاب العزيز وإعرابه٣٩٦.
(٤) الإيضاح العضدي ٥٨.
(٥) البقرة آية ١٣٧.
(٦) انظر: المخطوطة١٣٤/أ.
(٧) مريم آية ٢٥.
(٨) البقرة آية ١٩٥.

الجمهور، والتقدير: (فَإِنْ آمَنُوا مِثْلَ إِيمَانِكُم)، والخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم وأمته، قال به ابن الأنباري[١]، وذكره الواحدي[٢]، والقرطبي[٣]، وأبو حيان[٤].

وقال ابن هشام: «وقد تؤولت قراءة الجماعة على زيادة (الباء) في المفعول المطلق، أَي: إِيمَاناً مثل إِيمَانكُمْ به، أي: بالله سبحانهُ، أو بمحمد عليه الصَّلاة والسّلام، أو بالقرآن، وقيل: (مثل) للقرآن، و(ما) للتوراة، أَي: فَإِن آمنُوا بِكِتَابِكُمْ كَمَا آمَنْتُمْ بِكِتَابِهم»[٥].

الوجه الثاني: أن (الباء) بمعنى (على)[٦]، والتقدير: (فَإِنْ آمَنُوا عَلَى مِثْلِ مَا آمَنتُم)، ومثل ذلك ما قاله ابْنُ مالك في قوله تعالى: ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾[٧]، أَيْ: عَلَى قِنْطَارٍ[٨].

الوجه الثالث: أنَّ (الباء) للاستعانة كقولهم: (نَجَرْتُ بالقَدُوم)، و(كَتَبْتُ بالقلم)، والمعنى: فإنْ دَخَلوا في الإِيمانِ بشهادةٍ مثلِ شهادتِكم التي آمنتم بها[٩]، وقد أجاز ذلك الزمخشري[١٠].

الوجه الرابع: أن (الباء) للملابسة وليست للتعدية، أَيْ: فإن آمنوا ملتبسين بمثل ما آمنتم ملتبسين به، أو: أو فإن آمنوا إيماناً ملتبساً بمثل ما آمنتم إيماناً ملتبساً به من الإذعان والإخلاص وعدم التفريق بين الأنبياءِ عليهم السلام. ذكر ذلك أبو السعود[١١]، والألوسي[١٢]، وابن عاشور، وقال الأخير: إن بقية الوجوه متكلفة[١٣].

(١) انظر رأيه في التفسير الوسيط للواحدي١/ ٢٢١، وزاد المسير١١٦.
(٢) انظر: التفسير الوسيط١/ ٢٢١.
(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن٢/ ١٤٢.
(٤) انظر: البحر المحيط١/ ٦٥٢.
(٥) مغني اللبيب ٢٣٨.
(٦) انظر: البحر المحيط١/ ٦٥٢.
(٧) آل عمران آية ٧٢.
(٨) انظر: شرح التسهيل٣/ ١٥٢.
(٩) انظر: مدارك التنزيل للنسفي١/ ١٣٤، والبحر المحيط١/ ٦٥٢، والدر المصون٢/ ١٤٠.
(١٠) انظر: الكشاف١/ ١٩٥.
(١١) انظر: إرشاد العقل السليم١/ ١٦٧.
(١٢) انظر: روح المعاني١/ ٣٩٤.
(١٣) انظر: التحرير والتنوير١/ ٧٤٠.

وأما (مِثْل) في الآية الكريمة فثمة خمسة توجيهات لها:

التوجيه الأول: أنَّ (مِثْل) زائدة، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[1]، وقول الشاعر:

فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولِ[2]

والتقدير: (فَإِنْ آمَنُوا بِمَا آمَنتُم بِهِ). وهذا ما ذهب إليه الإمام الجنزي في إعرابه.

ويشهد للقائل بهذا التوجيه ما رُوي عن ابن عبَّاس أنه قال: لا تقولوا: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ﴾[3]، فَإِنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ مِثْلٌ، وَلَكِنْ قُولُوا: بِالَّذِي آمَنْتُمْ بِهِ[4]. وقيل: إنها قراءة أبي[5]. وقرأ ابن مسعود: (بِمَا آمَنْتُمْ بِهِ)[6]، وهذا يدل على أن (مِثْل) في الآية زائدة.

وقد حسَّن ابن جني قول ابن عباس، قال: «ليس لأن القراءة المشهورة مردودة، وصحة ذلك أنه إنما يراد: (فَإِنْ آمَنُوا بِمَا آمَنتُم بِهِ)، كما أراده ابن عباس وغيره، غير أن العرب قد تأتي بـ(مثل) في نحو هذا توكيداً وتسديداً، يقول الرجل إذا نفى عن نفسه القبيح: مثلي لا يفعل هذا؛ أي: أنا لا أفعله، ومثلك إذا سئل أعطى، أي: أنت كذاك..»[7]. وذكر أبو حيان أن زيادتها من حيث المعنى[8].

التوجيه الثاني: أنها ليست بزائدةٍ، (ومثل) في الآية الكريمة متعلقةٌ بالتصديق والاعتقادِ، والتقدير: فإن أتَوْا بتصديقٍ مثل تصديقكم، وإيمانكم بالأنبياءِ،

(١) الشورى آية ١١.

(٢) البيت من الرجز، وهو لحميد الأرقط في الكتاب١/ ٤٠٨، ولرؤبة بن العجاج في المقاصد النحوية٢/ ٨٥٦، وشرح التصريح١/ ٣٦٧، وبلا نسبة في المقتضب٤/ ١٤١، والأصول في النحو١/ ٤٣٨، وسر الصناعة١/ ٣٠٥.

(٣) البقرة آية ١٣٧.

(٤) انظر: تفسير الطبري٣/ ١١٤، ودرج الدرر١/ ٥٠، ومعالم التنزيل للبغوي١/ ١٥٦، والمحرر الوجيز١/ ٢١٥، والجامع لأحكام القرآن٢/ ١٤٢.

(٥) انظر: الكشاف١/ ١٩٥، والبحر المحيط١/ ٦٥٢.

(٦) انظر القراءة في المحتسب١/ ١١٣، والكشاف١/ ١٩٥، والبحر المحيط١/ ٦٥٢.

(٧) المحتسب١/ ١١٣.

(٨) انظر: البحر المحيط١/ ٦٥٣.

ووحَّدوا كتوحيدكم، واعتقدوا بمثل اعتقادكم، فقد اهتدوا، أو متعلقةٌ بالكتاب أي: فإنْ آمنوا بكتاب مثل الكتاب الذي آمنتُمْ به، والمعنى: فإنْ آمَنوا بالقرآنِ الذي هو مُصَدَّقٌ لِما في التوراةِ والإنجيلِ، وهذا التأويلُ ينفي زيادةَ الباء[١].

التوجيه الثالث: أن (المثل) هنا بمعنى الكتاب، أي: فإن آمنوا هم بكتابكم كما آمنتم أنتم بكتابهم، ذكر ذلك أبو معاذ النحوي[٢].

التوجيه الرابع: أنها ليست زائدة، وإنما هي صفة لموصوف مصدر محذوف، تقديره: (فَإنْ آمَنُوا بشيءٍ مِثْل الذي آمَنتُم بِهِ)، وقدَّره العكبري[٣] بقولِه: (إيماناً مثلَ إيمانِكُم)، وهذا التوجيه قد نقله الإمام الجنزي، وعند الزركشي فيه نظر؛ وعلّل ذلك بأنَّ ما آمنوا به ليس له مِثْلٌ حتَّى يؤمِنوا بذلك المِثْل[٤].

التوجيه الخامس: أنها من مجاز الكلام، وقد قالت به فرقة، قال أبو حيان: «هذا أمر لا يفعله مثلك، أَيْ: لَا تَفْعَلُهُ أَنْتَ، والمعنى: (فَإنْ آمَنُوا بِالَّذِي آمَنْتُمْ بِهِ)، وهذا يؤول إلى إلغاء (مِثْلَ)، وزيادتها من حيث المعنى»[٥].

وأقول: لا أرى مصطلح (الزيادة) في القرآن الكريم، وأفضل منه الاستعاضة عنه بمصطلح (الصلة)؛ إذ إنَّ الراجح عندي في توجيه (مِثل) في الآية الكريمة أنها صلة، والتقدير: (فَإنْ آمَنُوا بِمَا آمَنتُمْ بِهِ)، ولم تكن الصلة في التركيب فقط، وإنما في المعنى أيضاً، فقد أفادت التوكيد.

وليست الصلة، أو الزيادة - كما يطلق عليها بعض النحويين - في القرآن الكريم أن يكون وجود اللفظ كعدمه، ولكن المراد أنه لو حذف من السياق لم يكن ثمة لحنٌ، أو خروج عن قوانين العربية.

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه١/ ٢١٤، والبحر المحيط١/ ٦٥٣، والدر المصون٢/ ١٤٠.
(٢) انظر: التفسير البسيط٣/ ٣٥٧، والتفسير الوسيط١/ ٢٢١، ومعالم التنزيل للبغوي١/ ١٥٦.
(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن١/ ١٢١.
(٤) انظر: البرهان٢/ ٢٧٧.
(٥) انظر: المحرر الوجيز١/ ٢١٥، والبحر المحيط١/ ٦٥٣.

المسألة الثالثة: إعراب (ما) في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ﴾[1].

ذكر الجنزي أن (ما) اسم موصول بمعنى (الذي)[2].

- **الدراسة:**

اختلف المعربون في إعراب (ما) في الآية الكريمة على توجيهين، هما:

الأول: أن (ما) اسم موصول بمعنى (الذي)، و(آمنتم به) صلته، والضمير في (به) عائد على (ما)، وقد ذهب إلى هذا القول الجنزي[3]، وتبعه الزركشي[4]، وذكره أبو حيان مع عدة أقوال[5].

قال السمين: «والمرادُ بها حينئذ: إمَّا اللهُ تعالى بالتأويل المتقدِّم عند مَنْ يجيز وقوعَ (ما) على أولي العلمِ نحو: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ۝﴾[6]، وإمَّا الكتابُ المنزَّلُ»[7].

الثاني: أن (ما) مصدرية، ويكون الضَّمير في (بِهِ) عائداً على ما عاد عليه قوله: (وَنَحْنُ لَهُ) وهو الله تعالى. ويكون المراد تشبيه الإيمان بالإيمان، أي: فإن آمنوا بإيمان مثل إيمانكم، ذهب إلى هذا بعض المعربين، كالعكبري[8]، وأبي حيان[9].

وذكر الجنزي بأنه لا وجه له، وعلل ذلك بقوله: «لأن (ما) لو كان حرفاً مصدريّاً لم يعد إليه من الصلة ضمير وهو الهاء في (به)»[10].

---

(١) البقرة آية ١٣٧.
(٢) انظر: المخطوطة ١٣٤/ أ.
(٣) المصدر السابق.
(٤) انظر: البرهان في علوم القرآن ٢/ ٢٧٧.
(٥) انظر: البحر المحيط ١/ ٦٥٢.
(٦) الشمس آية ٥.
(٧) الدر المصون ٢/ ١٤٠.
(٨) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٢١.
(٩) انظر: البحر المحيط ١/ ٦٥٢.
(١٠) المخطوطة ١٣٤/ أ.

والتوجيه بأن (ما) مصدرية فِيهِ نَظَرٌ عند الزركشي[١]؛ واحتج بقوله: «لأن (ما) لو كانت مصدريةً، لم يعُدْ إليها من الصلة ضَميرٌ وهو الهاء في (بِهِ)؛ لأن الضَّمير لا يعود على الْحروفِ، ولا يُعتبر اسماً إلَّا بالصِّلة، والاسم لا يعود عليه ما هو صفته؛ إذْ لا يحتاج في ذَلِك إلى ربط».

والذي أراه أن (ما) في الآية الكريمة موصولة، وهو ما ذهب إليه الجنزي.

المسألة الرابعة: إعراب قوله تعالى: ﴿لَهُ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾[٢].

قال الجنزي: «والصواب أن يُقال: (مِنْ) هنا للتبعيض، وفي الكلام مبتدأ محذوف، وتقديره: لَهُ فِيها مِنْ كُلِّ الثَّمراتِ ثَمرةٌ، فـ(ثمرةٌ) مرفوعة بالابتداء، وخبرها (لَهُ) مُقدَّمٌ عليها؛ لأن المبتدأ نكرة، والخبر ظرف كقولك: لَهُ مَالٌ. و(فيها)، و(مِنْ كُل) في محل النصب بـ(له)؛ لأن الظرف[٣] (له) عمل في مثله، وفي غيره إذا كان العامل فيه محذوفا»[٤].

- **الدراسة:**

سيكون إعراب الآية الكريمة من جانبين، هما:

الجانب الأول: نوع (مِن) في الآية الكريمة، وما يترتب على ذلك من إعراب الظرف الأول.

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن٢/ ٢٧٧.

(٢) البقرة آية ٢٦٦.

(٣) إطلاق الظرف على الجار والمجرور فيه تجوز، وقد استعمله بعض النحاة المتأخرين كالزمخشري، وابن الحاجب. والنحاة يستعملونه إذا كان الكلام على الأحكام المتعلقة به؛ لأن أحكام الجار والمجرور والظرف واحدة، وإلا فالدقة أن يُقال: إن الجار والمجرور لا يفيدان الظرفية إلا مع حروف قليلة مثل (في) و(على). انظر: المفصل ٤٨، وأمالي ابن الحاجب٢/ ٥٧٨.
وقال ناظر الجيش: «واعلم أن النحاة يطلقون الظرف على الجار والمجرور؛ لأنه يجري مجرى الظرف في تعلقه بالاستقرار، وحكم مجروره حكم الظرف إن كان مكاناً جاز أن يكون الجار والمجرور خبرا عن الجثة، وإن كان المجرور زماناً لم يقع خبرا إلا عن الحدث إلا ما استثني». تمهيد القواعد٢/ ٩٩٥.

(٤) المخطوطة١٣٤/ ب.

الجانب الثاني: محل الظرفين الثاني والثالث (فيها)، و(من كل) في الآية الكريمة، والعامل فيهما.

فأما الجانب الأول، وهو (مِن) في الآية، فثمة وجهان فيه، هما:

الوجه الأول: أنّ (مِن) للتبعيض، وعلى هذا الوجه يكون المبتدأ محذوفاً، وتقديرُهُ عند الجنزي: لَهُ فِيها مِنْ كُلِّ الثَّمراتِ ثَمرةٌ، وخبره الظرف (له)، وتقديرُهُ عند غيره: لَهُ فِيهَا رِزقٌ مِنْ كلِّ الثمراتِ، أو فَاكِهةٌ مِنْ كُلِّ الثَّمراتِ، والجارُّ والمجرورُ صفةٌ قائمةٌ مقامَهُ، فَحُذِف الموصوفُ وبقيت صفتُه، وَنظيره في الحذف قول الشَّاعِرِ:

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ تُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ[1]

التقدير: كَأَنَّكَ جَمَلٌ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ، حُذِفَ: (جَمَلٌ)؛ لدلالة: (مِنْ جِمَالِ) عليه، كما حُذِفَ (ثَمَرَاتٌ)؛ لدلالة: (مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ) عليه[2]. وقد ذكر هذا الوجه جمهرة من المعربين[3]، وهو رأي البصريين[4]، وأبو بكر بن الأنباري من الكوفيين[5]، والجنزي[6]؛ إذ إنهم لا يجيزون زيادة (مِن) إلا إذا كان مجرورها نكرة في سياق نفي، أو نهي، أو استفهام.

ومن شواهد البصريين على ذلك قوله تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾[8]. وحجتهم على ذلك بأن (مِن) تفيد

(١) البيت من الوافر، وقائله النابغة الذبياني. انظر: ديوانه١٢٦، والكتاب٢/ ٣٤٥، ومجاز القرآن١/ ٤٧، والمفصل١٥٣، وإيضاح شواهد الإيضاح١/ ٣٣١.

(٢) انظر: البحر المحيط٢/ ٦٧٢، والدر المصون٢/ ٥٩٦.

(٣) انظر: تفسير الرازي٧/ ٦٥، وتفسير القرطبي١٦/ ٢٣٧، والبحر المحيط٦/ ٥٦٠، والدر المصون٢/ ٥٩٦.

(٤) انظر: الكتاب٤/ ٢٢٥، والمقتضب٤/ ١٣٦، والأصول١/ ٤١٠، وشرح التسهيل٣/ ١٣٨.

(٥) انظر: شرح القصائد السبع٢٩٦.

(٦) المخطوطة١٣٤/ ب.

(٧) الأعراف آية ٥٩.

(٨) فاطر آية ٣.

الاستغراق، وهي تأتي مؤكدة لمعنى العموم، واستغراق الجنس في الواجب محال[١]. والنفي والتنكير غير واردين في الآية.

الوجه الثاني: أنها زائدة، والتقدير: لَهُ فيهَا كُلُّ الثَّمرَات، على إرادة التكثير بلفظ العموم، لا أَنَّ العموم مراد، وقد ذهب إلى هذا الوجه الكسائي[٢]، وهشام الضرير[٣]؛ لأنهم يرون زيادة (مِن) مطلقاً بدون شروط، وهو خلاف ما عليه البصريون. وقد ذكر هذا الوجه الهمذاني[٤]، وأبو حيان[٥].

وعند ابن السراج «أنه ليس في كلام العرب زائد؛ لأنه تكلم لغير فائدة، وما جاء من ذلك حمله على التوكيد، وهو أمر مطلوب؛ بدليل أنهم وضعوا له ألفاظاً تخصه»[٦].

وقال العكبري: «ولا يجوز أَنْ تكون (مِنْ) زائدة على قول سيبويه، ولا على قول الأخفش؛ لأن المعنى يصير: لَهُ فِيهَا كُلُّ الثَّمَرَاتِ، وليس الأمر على هذا إلَّا أنْ يراد به ها هنا الكثرة، لا الاسْتيعاب، فيجوز عِند الأخفش؛ لأنهُ يُجوِّزُ زيادةَ (مِنْ) في الواجب، وإضافة (كُلٍّ) إلى ما بعدها بِمعنى الَّلام؛ لأنَّ المضاف إليه غير المضاف»[٧].

وللقائلين بزيادة (مِن) دون تقييد شواهد على ذلك، منها قوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾[٨]، قال الأخفش: «فهذا ليس باستفهام، ولا نفي، وتقول: زَيْدٌ مِنْ أَفْضَلِهَا، تريد: هُو أَفضلُها»[٩].

(١) انظر رأيه الزاهر لابن الأنباري١/ ١٦، وشرح المفصل لابن يعيش٨/ ١٣
(٢) انظر رأيه في الزاهر لابن الأنباري١/ ١٦، والتذييل والتكميل١١/ ١٤٤.
(٣) المصدر السابق.
(٤) انظر: الكتاب الفريد١/ ٥٨٠.
(٥) انظر: البحر المحيط٢/ ٦٧٢.
(٦) انظر رأيه في توجيه اللمع١٤٢.
(٧) التبيان١/ ٢١٧.
(٨) البقرة آية٢٧١.
(٩) معاني القرآن١/ ١٠٥.

ومن شواهد الكسائي على ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم: «**إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَومَ القِيَامَةِ المُصوِّرون**»[1]، فقد ذكر أن (مِن) في الحديث زائدة[2]. ومن شواهدهم أيضاً قول العرب: قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ، وقَدْ كَانَ مِنْ حَدِيثٍ فَخَلِّ عَنِّي[3]. وقول عمر بن أبي ربيعة:

وَيَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرّ[4]

أراد: فما قال كاشحٌ لم يضر.

وعند عمر الجنزي «لا وجه له، وعلّل ذلك بأنَّ بستاناً واحداً لا يحوي كل الثمرات، وإنما يحوي بعضها[5].

والذي أرجحه هو أن (مِن) في الآية الكريمة تبعيضية؛ لأن زيادة (مِن) لا تكون إلا إذا كان مجرورها نكرة في سياق نفي، أو نهي، أو استفهام.

وأما الجانب الثاني في المسألة، وهو محل الجار والمجرور (فِيهَا)، و(مِنْ كُلّ) في الآية الكريمة، والعامل فيهما. فقد جوَّز الإمام الجنزي ثلاثة أقوال، ونسب القول الرابع للأخفش، والأقوال هي[6]:

القول الأول: أن محلهما النصب، والعامل فيهما (له)؛ وعلّل الإمام الجنزي ذلك بأن الظرف (له) يعمل في مثله، وفي غيره إذا كان العامل فيه محذوفاً؛ لأنه ينوب مناب الفعل، وقدَّره بقوله: لَهُ ثَبَتَتْ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ثَمَرةٌ، ولم يجز أن تقدر (ثبتت) قبل (له)، فيقال: ثَبَتَتْ لَهُ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ثَمَرةٌ؛ لأن (الثمرة) ترفع حينئذ بالفاعلية، لا بالابتداء.

(١) انظر: مسند أحمد رقم (٣٥٥٨) ٦/ ٢٣، وصحيح مسلم رقم (٢١٠٩) ٣/ ١٦٧٠.
(٢) انظر رأيه في شرح التسهيل ٢/ ١١.
(٣) انظر: الخصائص ٣/ ١٠٨، والمقدمة الجزولية ١٢٤، والكافية في علم النحو ٥١، والكناش ١/ ٤٣.
(٤) البيت من المتقارب، انظر: ديوانه ١٩٢، وشرح التسهيل ٣/ ١٣٨، والتذييل والتكميل ١١/ ١٤٣، والجنى الداني ٣١٨، ومغني اللبيب ٤٢٨.
(٥) معاني القرآن للأخفش ١/ ٩٩.
(٦) المخطوطة ١٣٤/ ب، ١٣٥/ أ.

القول الثاني: أن يكون (فيها) في محل النصب على الحال، والعامل فيه (له)، وذو الحال الضمير المستكن في (له)، وحينئذ يكون التقدير: لَهُ ثَبتتْ كَائنةً فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمرَاتِ ثَمَرةٌ، وعلى هذا في قوله: (فيها) ضمير مستكن عائد إلى الضمير المستكن في (له).

وفي هذا القول جعل الإمام الجنزي عامل (فيها) الجار والمجرور (له)، وصاحب الحال الضمير المستكن في (له)، وهذا على رأي من يشترط اتحاد العامل في الحال وصاحبها، وهذا خلاف ما عليه سيبويه الذي لا يرى اشتراط الاتحاد، لا سيما إذا كان العامل ظرفاً، أو جارّاً ومجروراً، وكان صاحب الحال نكرة متأخرة، كقول الشاعر:

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ[1]

وقوله تعالى: ﴿لَّهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾[2]، فصاحب الحال عند سيبويه (طَلَلٌ) و(أزواج)، والعاملان هما (لمية) و(لهم)؛ وعلى رأي سيبويه نجد العامل في الحال هو الجار والمجرور، والعامل في صاحبها هو الابتداء، فهما مختلفان[3].

ولم يذكر الجنزي إعراب (مِن كل) في حال كون (فيها) في محل نصب على الحال، وقد ذكره العكبري وغيره؛ إذ جعلوا (مِن كل) في الآية الكريمة نعتاً لمبتدأ محذوف أي: رزقٌ، أو ثمرٌ كائنٌ من كُلِّ الثَّمرات[4].

والإشكال عند الجنزي في هذا أنه قدَّرَ المبتدأ المحذوف (ثمرة) بعد الجار والمجرور (من كل) والصواب أن يكون بعد (فيها)، وقبل (من كل)؛ لامتناع تقديم الصفة على الموصوف؛ ولأن النعت هو الدليل على المبتدأ المحذوف.

القول الثالث: أن يكون (مِن كُل) في محل النصب على الحال، والعامل فيه (له)، وذو الحال الضمير المستكن فيهما، أي في: (فيها) و(له)، فيكون حالاً بعد

(١) البيت من مجزوء الوافر، وقائله كثير عزة. انظر: ديوانه ٥٠٦، والكتاب٢/ ١٢٣، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش١/ ٤٤٣، والتذييل والتكميل٤/ ٧، ومغني اللبيب١١٨، وتمهيد القواعد٢/ ٩٩٤.

(٢) النساء آية ٥٧.

(٣) انظر: الكتاب٢/ ١٢٣، وشرح التسهيل٢/ ٣٥٤، وارتشاف الضرب٣/ ١٠٥١.

(٤) انظر: التبيان١/ ٢١٧، والبحر المحيط٢/ ٦٧٢.

حال، أو العامل فيه (فيها)، وذو الحال الضمير المستكن فيها، فيكون حالاً عن حال، وتقديره في الوجهين: لَهُ ثَبَتَتْ كَائِنَةً فِيهَا كَائِنَةً مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ، ولا يعمل الظرف والجار والمجرور فيما قبلهما؛ لأنهما غير متصرفين.

القول الرابع: أن (ثمرةٌ) المقدرة عند الأخفش فاعلة (له)، وعلى هذا لا ضمير في (له)، ويكون (فيها) و(من كل) في محل النصب بـ(له)، أو في محل النصب على الحال، والعامل فيه (له)، وذو الحال (ثمرة) ؛ لأن (فيها) و(من كل) صفتان لـ(ثمرة) متقدمتان عليها، وصفة النكرة إذا تقدمت على النكرة، جاز أن تكون حالاً عنها[1].

والقول الرابع أورده الإمام الجنزي على رأي الأخفش[2]، فقد ذهب في أحد قوليه إلى أن الاسم مرفوع بالظرف أو الجار والمجرور المتقدم عليه، وحجته في ذلك أن الظرف والجار والمجرور قائمان مقام الفعل والفاعل، وإذا تقدم الفعل على المبتدأ صار فاعلاً، ولم يكن فيه ضمير، تقول: زيدٌ قامَ، وقامَ زيدٌ، فكذلك: زيدٌ في الدار، وفي الدارِ زيدٌ[3]. وما ذهب إليه الأخفش هو مذهب الكوفيين[4]، وتبعهم المبرد[5] في ذلك.

قال ابن الحاجب: «مذهب الأخفش في: (في الدَّارِ رَجلٌ) وشبهه أنه مرفوع بالفاعلية؛ لأن الجار لا بد له من متعلق، والمتعلق أصله التقديم، فوجب أن يقدر مقدماً، وأصله الفعل، فوجب أن يكون فعلاً، وإذا وجب ذلك صار التقدير: استقرَّ في الدَّارِ زَيدٌ، وإذا صار التقدير كذلك وجب أن يكون فاعلاً، إذ لا معنى للفاعل إلا أن يكون كذلك»[6].

(١) انظر: المقتضب٤/ ١٩٢، والخصائص١/ ٢١٤.
(٢) انظر: الإنصاف١/ ٤٤، والتذييل والتكميل٣/ ٣٤٧.
(٣) انظر: التسهيل١١١، وشرح التسهيل٢/ ٣٤٦، وشرح التصريح١/ ٦٠٠.
(٤) انظر: الإنصاف١/ ٤٤، والتذييل والتكميل٣/ ٣٤٧.
(٥) انظر: المقتضب٢/ ٣٦٠.
(٦) أمالي ابن الحاجب٢/ ٧٢٩.

ومما يشكل في هذ القول أنه جعل المحذوف فاعلاً للجار والمجرور (له)، والفاعل لا يُحذف على القول الصحيح، ويجيزه الكوفيون[١]. وأكثر النحاة لا يرفعون الفاعل المذكور بالجار والمجرور ناهيك عن كونه محذوفاً.

والذي يظهر لي من هذه الأقوال هو القول الثاني، وهو أن الظرف الثاني في الآية الكريمة (فيها) حال، والعامل فيه (له)، وذو الحال الضمير المستكن في (له)، والظرف الثالث (مِنْ كُل) يكون صفة لمبتدأ محذوف، ويكون المبتدأ المحذوف مقدَّراً قبل الجار والمجرور (مِنْ كُل).

المسألة الخامسة: العامل في قوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[٢].

قال الجنزي: «وقوله تعالى: (حنيفاً) حال، والعامل فيه معنى الإضافة، أي: إضافة (الملة) إلى (إبراهيم)، وذو الحال (إبراهيم)، وتقديره: يَستحِقُّ إبراهيمُ الملةَ المتبعةَ حَنيفاً».

- **الدراسة:**

لا يجوز الحال من المضاف إليه إلا في ثلاثة مواضع، وهي[٣]:

الأول: أن يكون المضاف عاملا في الحال، كقوله تعالى: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[٤].

الثاني: أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه، كقوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾[٥] فإن (إخواناً) حال من الضمير المخفوض بالإضافة.

الثالث: أن يكون مثل بعض المضاف إليه في صحة حذفه والاستغناء عنه به، كقوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾.

(١) انظر: المقتضب١/ ١٩، وشرح المفصل لابن يعيش١/ ٢٠٧، والتذييل والتكميل٦/ ٢١٧.

(٢) آل عمران آية ٩٥.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب٣/ ١٥٨٠، والتذييل والتكميل٩/ ٨٠، وتيسير الخلاصة١/ ٣٢٨، وتوضيح المقاصد٢/ ٧٠٢.

(٤) المائدة ٤٨.

(٥) الحجر ٤٧.

للعلماء في إعراب (حنيفاً) في الآية الكريمة قولان، أحدهما: أنه حال، وهذا رأي أغلب المعربين والنحاة[1]، والآخر: على إضمار أعني؛ لأن الحال لا يكون من المضاف إليه، قاله الأخفش الصغير علي بن سليمان[2].

وأما العامل في الحال، فهناك قولان أيضاً، أحدهما: معنى الإضافة، وهو المصاحبة والملاصقة، وهذا قول الجنزي[3]، والآخر: اللام، وقد ذكرهما العكبري[4].

وأما صاحب الحال فقد تعددت آراء المعربين في ذلك على ثلاثة أقوال، وهي:

الأول: أن (حنيفاً) حال من المضاف إليه، والعامل فيه معنى الإضافة، أي: إضافة الملة إلى إبراهيم، والتقدير: يستحق إبراهيم الملة المتبعة حنيفا، وقد عمل معنى الإضافة في الحال، وقد ذهب إلى هذا الزجاج[5]، والزمخشري[6]، والنسفي[7]، وابن الأثير[8]، وهذا القول هو الأصح عند الجنزي[9].

وقد ذكر أبو البقاء العكبري[10] أن الحال من المضاف إليه ضعيف في القياس، قليل في الاستعمال؛ وعلل ذلك بقوله: «إنَّ الحال لا بدَّ لها منْ عامل فيها، والعامل فيها هو العامل في صاحبها، ولا يَصِحُّ أنْ يعمل المضاف في مثل هذا في الحال».

---

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش١/ ٢٢٧، ومعاني القرآن وإعرابه٢/ ٣١١، والكشاف١/ ٥٦٩، ومدارك التنزيل١/ ٣٩٩، والبديع في علم العربية١٨٤، والبحر المحيط١/ ٦٤٦، وارتشاف الضرب٣/ ١٥٨٠.

(٢) انظر: الأخفش الأصغر أبو الحسن علي بن سليمان حياته وجهوده ص٢٣١، وانظر أيضاً رأيه في تفسير القرطبي٢/ ١٣٩، واللباب في علوم الكتاب٢/ ٥١٦.

(٣) انظر: المخطوطة١٤١/ أ.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن١/ ١٢٠.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه٢/ ٣١١.

(٦) انظر: الكشاف١/ ١٩٤.

(٧) انظر: مدارك التنزيل١/ ١٣٣.

(٨) انظر: البديع في علم العربية١٨٤.

(٩) انظر: المخطوطة١٤١/ أ.

(١٠) انظر: التبيان في إعراب القرآن١/ ١٢٠.

الثاني: أن (حنيفاً) حال من الملة على تأويلها بـ(دين)، وهذا رأي ابن الشجري، وذكره ابن عصفور[١].

قال ابن الشجري: «وأوجه من ذلك عندي أن تجعله حالاً من (الملّة) وإن خالفها بالتذكير؛ لأن الملّة في معنى الدّين.. ثم قال: وإنما ضعف مجيء الحال من المضاف إليه، لأن العامل في الحال ينبغي أن يكون هو العامل في ذي الحال»[٢].

وقال أبو حيان: «ويمكن أنْ يكونَ منصوباً على الحال من المضاف، وذُكِّرَ (حَنِيفاً) ولم يُؤَنَّثْ لتأنيث مِلّة؛ لأنه حُمِلَ على المعنى؛ لأن (الْمِلَّةَ) هي الدين، فكأنه قيلَ: نَتَّبِعُ دِينَ إِبْرَاهِيمَ حنيفاً»[٣].

الثالث: أن (حنيفاً) حال من الضمير المرفوع في (اتبع)، وقد ذهب إلى هذا القول مكي، ومنع أن يكون حالاً من (إبراهيم)؛ لأنه مضاف إليه[٤]، وذكره بعض المعربين[٥].

وقد ردَّ عليه بعض العلماء، ومنهم أبو حيان، فقد ذكر أن تعليل مكي ليس على إطلاقه؛ لأن المضاف إليه حين يكون في محل رفع أو نصب جاز الحال منه كقولهم: يعجبني قيام زيدٍ مسرعاً[٦].

والذي أرجحه هو أن (حنيفاً) حال من المضاف إليه (إبراهيم)؛ لكثرة القائلين بذلك، ولأن المعنى يعضده.

(١) انظر: تمهيد القواعد٥/ ٢٢٩٢.
(٢) أمالي ابن الشجري١/ ٢٥. وانظر أيضاً: الدر المصون٢/ ١٣٧، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك٢/ ٣٠٠.
(٣) البحر المحيط١/ ٦٤٧.
(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن١/ ٤٢٦.
(٥) انظر: العدة في إعراب العمدة١/ ٣٠٧.
(٦) انظر: البحر المحيط٦/ ٦١١.

المسألة السادسة: إعراب قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[1].

ذكر الجنزي أنَّ (كلتا) مبتدأ، و(الجنتين) مجرورة بالإضافة، و(آتت) جملة فعلية في محل خبر، و(أُكَلَها) مفعول (آتت)، وذكر أنَّ (كلا) اسم مفرد معرفة يؤكد به مذكران معرفتان، وأصله (كلو) أو(كلي)[2].

- **الدراسة:**

ليس ثم خلاف بين المعربين في الآية الكريمة، فقد اتفقوا جميعاً على الإعراب الذي ذكره الجنزي دون أي زيادة أو نقص أو خلاف[3]، فـ(كلتا) في محل رفع؛ لأنها مبتدأ، و(الجنتين) مجرور بإضافة (كلتا) إليها، وعلامة الجر فيها الياء، و(آتتْ) جملة مكونة من فعل وفاعل في محل رفع؛ لأنها خبر المبتدأ تقديره: كلتا الجنتين مؤتية أُكُلَها، و(أُكُلَها) مفعول (آتتْ)[4].

وستكون المناقشة حولَ هذه الآية الكريمة من جانبين، هما:

الأول: نوع (كلا) في الآية الكريمة. وتحقيق هذا الجانب، يترتب عليه إعراب الآية الكريمة.

الثاني: أصل (كِلا) وكلتا ووزنهما.

فأما الجانب الأول فهو نوعُها، فقد اختلف البصريون والكوفيون في (كلا) و(كلتا)، فقد ذهب البصريون إلى أنهما من قبيل ما هو مفرد في اللفظ مثنّى في المعنى، وأنهما ملازمان للتثنية، وليس أصلهما (كل)[5].

(١) الكهف آية ٣٣.

(٢) المخطوطة١٣٦/ أ.

(٣) انظر: تفسير الطبري١٨/ ١٩، وإعراب القرآن للنحاس٢/ ٢٩٤، والكتاب الفريد للهمذاني٤/ ٢٧٥، وشرح شذور الذهب٦٩.

(٤) المخطوطة١٣٧/ أ.

(٥) انظر: الإنصاف٢/ ٣٥٩، وأسرار العربية٢١٠، والتذييل والتكميل١/ ٢٥٥، والمقاصد النحوية١/ ٢٠٩.

وذهب الكوفيون[١] والسهيلي[٢] إلى أن (كِلا) و(كلتا) مثنيان في اللفظ والمعنى «وأصل (كلا) هو (كل) فخفّفت اللام، وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في «كلتا» للتأنيث، والألف فيهما كالألف في «الزيدان»، والعمران» ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة»[٣].

وقد احتج البصريون بعود الضمير عليهما مفرداً حملاً على اللفظ، وعودُه مثنًّى حملاً على المعنى، فمن الحمل على اللفظ قوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾، فلو كان (كلتا) مثنى لفظاً لقال: (آتتا)[٤]، وثمة ما يرفد كلام البصريين من الشعر، ومن ذلك قول الشاعر:

كِلَا أَبَوَيْكُم كَانَ فَرْعاً دِعَامَةً ولَكِنَّهُم زَادُوا وأَصْبَحْتَ نَاقِصَا[٥]

فقال: (كان) بالإفراد حملاً على اللفظ، ولم يقل: (كانا)، وقال الآخر:

أُكَاشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلَانَا عَلَى مَاسَاءَ صَاحِبَهُ حَرِيصُ[٦]

فقال: (حريص) بالإفراد، ولم يقل: (حريصان)، وقال الآخر:

كِلانَا يَا مُعاذُ يُحِبُّ لَيلَى بِفِيَّ وفِيكَ مِنْ لَيْلَى التُّرَابُ[٧]

(١) انظر: علل النحو٣٨٩.

(٢) انظر: نتائج الفكر٢٢١.

(٣) انظر: الإنصاف٢/ ٣٦١.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه٣/ ٢٨٤، وإيضاح شواهد الإيضاح١/ ٤٠٤، والكشاف٢/ ٧٢١، والمرتجل٧٠، والإنصاف٢/ ٣٦١، وتفسير الرازي٢١/ ٤٦٢، وأمالي ابن الحاجب٢/ ٧٧٩.

(٥) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ١٠٠، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب١٢٧، وورد بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي٥/ ٢٩٠، والإنصاف٢/ ٣٦٢.

(٦) البيت من الوافر، منسوب لعدي بن زيد في الكتاب٣/ ٧٤، وبلا نسبة في معاني القرآن للأخفش١/ ٣٢٦، والمقتضب، ٣/ ٢٤١، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب١٢٧، وأمالي بن الشجري١/ ٢٩١.

(٧) البيت من الوافر، وهو لمزاحم العقيلي في ديوانه٩٧، وقد ورد بلا نسبة في الإنصاف٢/ ٣٦٢، والعدة في إعراب العمدة١/ ٣٠٢.

فقال: (يحبُّ) بالإفراد، وقال الآخر:

كِلَا ثَقَلَيْنَا طامِعٌ بِغَنِيمَةٍ وَقَدْ قَدَّرَ الرَّحمَنُ مَا هُوَ قَادِرُ[1]

فقال: (طامعٌ) بالإفراد.

واحتج الكوفيون على ذلك بشيئين:

الأول: أن (كلتا) وردت بالإفراد في كلام العرب[2]، ومن ذلك:

في كِلتَ رِجلَيْها سُلامى وَاحِدهْ كِلتَاهُما مَقرونَةٌ بِزائِدهْ[3]

والشاهد إفراده لـ(كِلتَ)، وتثنيته لـ(كلتاهما)، والبصريون يجعلونه للضرورة؛ إذ الأصل (كلتا)، والفتحة للدلالة عليها[4].

الثاني: أنهما يكونان في الرفع بالألف، وفي الجر والنصب بالياء، يقول: جَاءَني كِلاهُما وكِلتَاهُما، ورَأيتُ كِلَيهِما وكِلتَيْهِما، ومَررتُ بِكلَيهِما وكِلتَيهِما، وهذه طريقة التثنية[5].

وحكى الكسائي والفراء وابن دريد أن بعض العرب يجريها مع الظاهر أيضاً مجراها مع الضمير، وحكى الفراء: رَأيْتُ كِلَي أَخَويَكَ، وعَزاها لكنانة[6].

(١) البيت من الطويل، وهو لإياس بن مالك المعنى في لسان العرب (قدر)؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٣٦٢.

(٢) انظر: الإنصاف٢/ ٣٥٩، توجيه اللمع٢٧٢.

(٣) البيتان من الرجز، لم ينسبا إلى قائل معين. انظر: معاني القرآن للفراء٢/ ١٤٢، وتفسير الطبري ١٨/ ١٩، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري٢/ ٢٧٦، وعلل النحو٣٨٩، وأسرار العربية ٢١٠.

(٤) انظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة٣٠٧، واللمع٢٧٢، والتذييل والتكميل١/ ٢٥٧، وتوضيح المقاصد ١/ ٢١٩.

(٥) انظر: توجيه اللمع٣٧٣، والإنصاف٢/ ٣٦١، والكناش١/ ١٢٠.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية١/ ١٨٧، وشرح التسهيل لابن مالك١/ ٦٧، والتذييل والتكميل١/ ٢٥٤، وارتشاف الضرب٢/ ٥٨٨.

وأما الجانب الثاني فهو أصل (كلا) و(كلتا) ووزنهما فإن الألف في (كلا) لام الفعل، ووزن (فِعَل) على مثال (مِعَا)، وألف (كلتا) ألف تأنيث مثل ألف (ذكرى)، والتاء في (كلتا) هي الألف التي في (كلا) انقلبت واواً، فصارت كِلوى، ثم أبدلت التاء من الواو؛ كما أبدلت من الواو في التراث، وأصله الوراث[١]، هذا مذهب سيبويه[٢].

وقيل: إن التاء مُبدلة من الياء؛ إذا إن أصل (كلتا) كِليا. والمشهور الأول؛ لأن بدل التاء من الواو أكثر من بدلها من الياء [٣].

وقد ذكر الجنزي المذهبين، قال: «إن أصل (كِلا) هو (كِلو) أو (كلي)، فصارت الواو والياء ألفاً؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، و(كلتا) اسم مفرد معرفة يؤكد به مؤنثان معرفتان أصله (كِلو)، أو قيل: (كليا)، فأبدلت من الواو أو الياء تاء فعلى هذا وزن (كلا) فعل، ووزن (كلتا) فِعلى»[٤].

وذهب الجرمي إلى أن وزن (كِلتا) فِعتَل، و(التاء) زائدة، والألف فيها لام الكلمة، والنسبة إليها: كلتويّ كما يقال في (مَلهى): ملهوي[٥]، وما ذهب إليه الجرمي ردَّه كثير من النحويين، فهذا السيرافي يقول عن هذا القول: إنه ليس بمختار[٦]، وذكر الفارسي أنه لا دلالة عليه، وأنّ الأصول تدفعه[٧]، ووصمه ابن جني بالفساد، وعلل ذلك بثلاثة أشياء، قال: «ويشهد بفساد هذا القول أنَّ (تاء) التأنيث لا تكون علامة تأنيث الواحد إلا وقبلها فتحة نحو: طلحة، وحمزة، وقائمة، وقاعدة، أو تكون قبلها ألف، نحو: سِعْلاة، وعِزْهَاة، واللام في (كلتا) ساكنة كما ترى، فهذا وجه، ووجه

(١) انظر: المذكر والمؤنث ٢/ ٢٧٤. وانظر أيضاً علل النحو٣٩١.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٣٣٢.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري٢/ ٢٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش١/ ١٦١، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك٤/ ٣١٢.

(٤) انظر: المخطوطة١٣٦/ أ.

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٤/ ١١٧.

(٦) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي٤/ ١١٧، وعلل النحو٣٨١، وسر الصناعة١/ ١٦٢، والمسائل البصريات٢/ ٧٩٥، والاقتضاب٢/ ٣٤٤.

(٧) انظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب١٣٠.

آخر أن علامة التأنيث لا تكون أبداً وسطاً، إنما تكون آخراً لا محالة، وكلتا: اسم مفرد يفيد معنى التثنية بإجماع من البصريين، فلا يجوز أن تكون علامة تأنيثه التاء وما قبلها ساكن، وأيضاً فإن (فَعتَل) مثالٌ لا يوجد في الكلام أصلا»[1].

وقال ابن يعيش: «والأوْجَه الأوَّل، وذلك لأمرَيْن: أحدهما: ندرةُ البناء، وأنّه ليس في الأسماء (فِعْتَلٌ). والثاني: أنّ تاء التأنيث لا تكون في الأسماء المفردة إلَّا وقبلها مفتوحٌ، نحوَ: (حَمْزَةَ)، و(طَلْحَةَ)، و(قائمةٍ)، و(قاعدةٍ)؛ و(كلتا) اسمٌ مفردٌ عندنا، وما قبل التاء فيه ساكنٌ، فلم تكن تاؤه للتأنيث»[2].

ويرى أبو بكر بن طاهر أن الألف في (كلتا) للإلحاق لا للتأنيث، وعلل ذلك بأنه يترتب قلبها ياء عند الإضافة إلى المضمر؛ إذ يقال: (كلتيهما)؛ لأنك تقول: كلتا المرأتين[3].

وللفارسي كلام ينقض فيه كلام أبي بكر بن طاهر، فقد ردَّ على مَن قال: «لو كانت للتأنيث لم تنقلب في نحو: (كلتيهما)، ألا ترى أن ألف التأنيث لم تنقلب في هذا النحو، وقد انقلبت اللامات، فإذا انقلبت انقلاب اللامات، ثبت أنها لام، وليست ألف تأنيث؟

قيل: إن ألف التأنيث، وما أشبهها، مما ليس بلام، قد انقلبت، ألا ترى أن من قال: (أفعَى)، (وأفعُو)، يفعل ذلك في (حُبلَى)، كما قالوا: حُبْلاً، ورأيتُ حُبلاً، وقد انقلبت حروف التثنية والجمع، وهي زوائد، كما أن ألف التأنيث كذلك، فالانقلاب فيها لا يمنعها أن تكون ألف تأنيث.

وأيضاً فإنها لما كانت آخراً، وقد انقلبت الألف التي هي لامٌ آخراً، انقلبت الزائدة أيضاً؛ لئلا يختلف الآخر، والمعنى الذي وجب الانقلاب في الآخر من المذكر، موجود في المؤنث، وهو لزوم الإضافة لها، ومشابهتها بذلك (على)، (ولدى)»[4].

(١) سر الصناعة١/ ١٦٢.
(٢) شرح المفصل١/ ١٦١.
(٣) انظر: تنقيح الألباب٤٢٤.
(٤) شرح الأبيات المشكلة الإعراب١٣١.

المسألة السابعة: التوجيهات الإعرابية لقوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[١].

ذكر الجنزي في الآية الكريمة ستة أقوال، ثم قال: «والقول عندي: أنَّ إنَّ هَذَانِ - بالألف - اسم موضوع للتثنية المرفوعة، و(هذين) - بالياء - اسم موضوع للتثنية المجرورة والمنصوبة، لا تثنية (هذا)»[٢].

- **الدراسة:**

تعددت آراء النحويين في إعراب قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ﴾؛ وذلك لتعدد القراءات فيها، فقد وردت أربع قراءات سبعية، وهي:

القراءة الأولى: قراءة حفص عن عاصم[٣]: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾، بتخفيف (إنْ)، ونون (هذان) على قولك: إنْ زيدٌ لَمنطلق[٤].

و(إنْ) في هذه الحالة مهملةٌ، وهو الأكثر فيها إذا خففت؛ لضعف شبهها بالفعل، ويكون ما بعدها مرفوعاً بالابتداء، ودخول اللام في الخبر للفرق بينها وبين (إنْ) التي تكون بمعنى (ما) النافية[٥].

وقد قرأ بها الخليل[٦]، ورجحها مكي على معنى (مَا هذان إلا سَاحران)، قال: «وَأما على مَذْهَب الْكُوفِيّين فَهُوَ من أحسن شَيْء؛ لأَنهم يقدرُونَ إِن الْخَفِيفَة بِمَعْنى (مَا)، وَاللَّام بِمَعْنى (إِلَّا) فتقدير الْكَلَام: مَا هَذَانِ إِلَّا ساحران، فَلَا خلل فِي هَذَا التَّقْدِير إِلَّا مَا ادعوهُ أَن اللَّام تَأتي بِمَعْنى إِلَّا»[٧]، واستحسنها الرازي وأبو شامة[٨]، فقد قال الرازي: «فأمّا مَنْ خفَّفَ فقرأ: (إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) فهو

(١) طه آية ٦٣.
(٢) انظر: المخطوطة١٣٧/ أ.
(٣) انظر: السبعة في القراءات٤١٩، ومعاني القراءات للأزهري٢/ ١٤٩.
(٤) انظر: الكشاف٣/ ٧٢.
(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش٢/ ٤٤٣، وتفسير الطبري١٨/ ٣٢٨،
(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه٣/ ٣٦١.
(٧) انظر: مشكل إعراب القرآن٢/ ٤٦٦.
(٨) انظر: إبراز المعاني من حرز الأماني٥٩١.

حسَنٌ، فإنَّ ما بعد الخفيفة رفعٌ، واللام بعدها في الخبر لازمةٌ واجبةٌ، وإن كانتْ في (إنَّ) الثقيلة جائزة؛ ليظهر الفرق بين (إنْ) المؤكدة و(إنْ) النَّافِيَةِ»[1].

وردَّ أبو عمرو هذه القراءة، قال: «إني لأستحي أن أقرأ: (إنْ هذانِ) والقرآن أفصح اللّغات»[2]. وضعف العكبري أن تكون اللام بمعنى (إلا)؛ لأنه يمكن إعمال (إن)[3].

القراءة الثانية: قراءة ابن كثير: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[4]، بتخفيف (إنْ)، وتشديد نون (هذانِّ). وهذه القراءة والتي قبلها سلمتا من مخالفة رسم المصحف.

وتشديد نون (هذانّ) هو عوض من الألف التي حذفت من (هذا)، وقيل: تشديد النون للفرق بين النون التي لا تقع معها إضافة فتحذف وبين النون المحذوفة في الإضافة[5].

القراءة الثالثة: قراءة أبي عمرو: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[6]، على الجهة الظاهرة المكشوفة، «واحتج أَنَّهُ بلغه عَن بعض أصحاب مُحَمَّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: إن في المصحف لحناً وستقيمه العرب»[7]. وروي عن عائشة رضي الله عنها أنها سئلت عن ذلك، فقالت: «يا ابن أختي، هذا كان خطأ من الكاتب»[8]. وقد قرأ بها جمع من الصحابة والتابعين[9]. وزعم الجرمي أن أبا عمرو، وعيسى، وعمرو بن عبيد، قرؤوه بالنصب (إن هذين لساحران)[10].

(١) تفسير الرازي٢٢/ ٧٠.
(٢) إيجاز البيان عن معاني القرآن٢/ ٥٤٩.
(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن١/ ١٢٤.
(٤) انظر: السبعة في القراءات٤١٩، ومعاني القراءات للأزهري٢/ ١٤٩.
(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس٣/ ١٦٢.
(٦) انظر: السبعة في القراءات٤١٩، ومعاني القراءات للأزهري٢/ ١٤٩.
(٧) معاني القرآن للفراء٢/ ١٨٣.
(٨) المصدر السابق.
(٩) انظر: تفسير القرطبي١١/ ٢١٦.
(١٠) انظر: المسائل الحلبيات٢٦٢.

وهذه القراءة موافقة للإعراب، مخالفة لرسم المصحف؛ إذ إنَّ (إنَّ) تنصب الاسم بعدها، و(هذين) اسمها منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنى، (وساحران) خبرها مرفوع، وعلامة رفعه الألف، وحجة هذه القراءة ما نقله بعض الصحابة أنه قال: «إن في المصحف لحناً وستقيمه العرب»[١].

القراءة الرابعة: قراءة الباقين (المدنيين والكوفيين): ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[٢] بتشديد نون (إنَّ)، وتخفيف نون (هذان)، وهذه القراءة هي المشهورة، والموافقة لرسم المصحف، المخالفة للإعراب الظاهر، **وهي التي دار حولها خلاف كبير بين العلماء، وقد ذكروا لها عدة توجيهات، وهي:**

الأول: أنها لغة، وهي إجراء المثنى بالألف في الأحوال الثلاثة، وهذه اللغة منسوبة لبني الحارث بن كعب، وكنانة، وخثعم، وبعض قبائل اليمن، وبطون من ربيعة، وبني العنبر، وبني الجهيم، وبكر بن وائل، وهمدان، وفزارة، وعذرة[٣]، وخرجوا عليها الحديث الشريف[٤] (**لَا وِتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ**)[٥]، وحكى الفراء في هذه اللغة قولهم: «هذا خط يدا أخي بعينه»[٦]، وحكى الزجاج أيضاً: «مَنْ يَشْتَرِي مِنِّي الخُفَّانِ»[٧].

ووردت لهذه اللغة شواهد شعرية عند العرب، منها قول هوبر الحارثي:

تَزَوَّدَ مِنَّا بَينَ أُذْنَاهُ ضَرْبَةً ... دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمُ[٨]

(١) معاني القرآن للفراء٢/ ١٨٣.

(٢) انظر: السبعة في القراءات٤١٩، ومعاني القراءات للأزهري٢/ ١٤٩، والمبسوط في القراءات العشر٢٩٦.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء٢/ ١٨٤، ومعاني القرآن وإعرابه٣/ ٣/ ٦٤، وإعراب القرآن للنحاس٣/ ٣٢، والإنصاف١/ ٣١، وشرح الكافية الشافية١/ ١٨٨.

(٤) انظر: تفسير القرطبي١١/ ٢١٦.

(٥) انظر: مسند أحمد رقم (١٦٢٩٦) ٢٦/ ٢٢٣، وسنن أبي داود رقم (١٤٣٩) ٢/ ٥٧٥.

(٦) معاني القرآن٢/ ١٨٤.

(٧) معاني القرآن وإعرابه٣/ ٣٦٢.

(٨) البيت من الطويل، وهو لهوبر الحارثي في التذييل والتكميل١/ ٢٤٦، ولسان العرب (صرع)، و(شظى)، و(هبا)؛ وبلا نسبة في ما يجوز للشاعر في الضرورة٣٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش٢/ ٣٥٥، وهمع الهوامع ١/ ١٤٦.

فالأصل: أذنيه. وقول المتلمس:

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ ولَوْ يَرَى مَسَاغاً لِنابَاهُ الشُّجَاعُ لصَمَّما[1]

فالأصل: نابيه. وقول الشاعر:

يَا لَيْتَ عَيناهَا لَنَا وَفَاهَا بِثَمَنٍ نُرْضِي بِهِ أَبَاهَا

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاها قَدْ بَلَغَا في المَجْدِ غَايتَاهَا[2]

والشاهد في الأبيات: عيناها، وغايتاها، فالأصل فيهما: عينيها، وغايتيها.

وقد قال أبو جعفر النحاس: «من أحسن ما حملت عليه الآية؛ إذ كانت هذه اللّغة معروفة، وقد حكاها من يرتضى علمه وصدقه وأمانته، منهم أبو زيد الأنصاري، وهو الذي يقول إذا قال سيبويه: حدّثني من أثق به فإنما يعنيني. وأبو الخطاب الأخفش، وهو رئيس من رؤساء أهل اللغة»[3]، وقد ذُكر هذا التوجيه في كتاب الجمل المنسوب إلى الخليل[4]، وذكره الطبري[5]، ومكي[6]، والفارسي[7]، والزمخشري[8]، والعكبري[9]، وابن يعيش[10]. ورفض المبرد هذه اللغة؛ بيد أن رفضه محجوج بنقل النحويين والأئمة لها[11].

(١) البيت من الطويل، انظر: ديوانه٣٤، واللمحة في شرح الملحة١/ ١٩٤، وخزانة الأدب١٠/ ٥٩، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك١/ ٦٣، وشرح المفصل لابن يعيش٢/ ٣٥٥، والتذييل والتكميل١/ ٢٤٦.

(٢) الأبيات من الرجز، وهي لأبي النجم العجلي في ديوانه٤٥٠، ومنسوبة لرؤبة بن العجاج في المقاصد النحوية١/ ١٩٠، وشرح شواهد المغني١/ ١٢٩. ووردت بلا نسبة في التذييل والتكميل١/ ٢٤٧،

(٣) إعراب القرآن للنحاس٣/ ٣٢.

(٤) انظر: الجمل ص١٥٧.

(٥) انظر: جامع البيان١٨/ ٣٢٨.

(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن٢/ ٤٦٦.

(٧) انظر: الحجة للقراء السبعة٥/ ٢٣١.

(٨) انظر: الكشاف٣/ ٧٢.

(٩) انظر: التبيان في إعراب القرآن٢/ ٨٩٥.

(١٠) انظر: شرح المفصل٢/ ٣٥٧.

(١١) انظر رأيه في شرح الأشموني١/ ٥٨.

الثاني: أنَّ (إنَّ) في الآية الكريمة بمعنى (نَعم)، فلا تقتضي اسماً، ولا خبراً، و(هذان) مبتدأ مرفوع بالألف. ومثل ذلك ما حُكي أن رجلاً سأل ابن الزبير فلم يُعطه، فقال: لَعَنَ اللهُ نَاقةً حَمَلَتْنِي إِلَيْك، فقال: إنَّ وراكبها، أي: نعم، ولعن الله راكبها[(١)]، وأنشدوا:

ويَقَلْنَ شَيْبٌ قدْ عَلا كَ وقدْ كَبُرْتَ فقلتُ: إِنَّهْ[(٢)]

ومنه قول حسان بن ثابت رضي الله عنه:

يَقُولونَ: أَعْمَى، قُلتُ: إِنَّ، وَرُبَّما أَكُونُ، وَإِنِّي مِنْ فَتىً لَبصِيرُ[(٣)]

ذكر هذا التوجيه بعض الأئمة[(٤)]، ورجَّحه أبو عبيدة[(٥)]، والمبرد[(٦)]، وإسماعيل بن إسحاق[(٧)]، والأخفش الصغير[(٨)].

وَقد رُدَّ هذا التوجيه لسببين، الأول: أَن مجيء (إنَّ) بمعنى نعم شاذٌّ، وقيل: إِنَّه لم يثبت، وَالثَّاني: أَن (اللَّام) لا تدخل في خبر المبتدأ[(٩)].

(١) انظر: توجيه اللمع١٥٥، وشرح التسهيل لابن مالك٢/ ٣٣، والكناش٢/ ١٠٩، والتذييل والتكميل ٥/ ١٢٩.

(٢) البيت من مجزوء الكامل، لابن الرقيات في ديوانه٦٦، وتوجيه اللمع١٥٥، والمقاصد الشافية٨/ ١٠٩، وشرح أبيات مغني اللبيب١/ ١٩١، وبلا نسبة في كتاب سيبويه٤/ ١٦٢، والأصول في النحو٢/ ٣٨٣، وحروف المعاني والصفات٦٣، واللمع٤٣.

(٣) البيت من الطويل. انظر: شرح التسهيل لابن مالك٢/ ٣٣، والتذييل والتكميل٥/ ١٢٩، وتمهيد القواعد٣/ ١٣٦٠، والمقاصد الشافية٥/ ١٧٥.

(٤) انظر: تفسير الطبري٤/ ٥٠، ومغني اللبيب٥٧، وهمع الهوامع١/ ٥١٠.

(٥) انظر: مجاز القرآن٢/ ٢٢، شرح المفصل لابن يعيش٢/ ٣٥٨.

(٦) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية٧/ ٤٦٥٨، وفتوح الغيب١٠/ ١٩٩، والبحر المحيط٧/ ٣٤٩، والجنى الداني٣٩٨، والإتقان في علوم القرآن٢/ ٢٠٦.

(٧) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية٧/ ٤٦٥٨، وفتوح الغيب١٠/ ١٩٩، والبحر المحيط٧/ ٣٤٩.

(٨) انظر: إعراب القرآن للنحاس٣/ ٣١، وشرح المفصل لابن يعيش٢/ ٣٥٨.

(٩) انظر: مشكل إعراب القرآن٢/ ٤٦٦، ومغني اللبيب٥٧.

الثالث: أنَّ (إنَّ) قد وقعت موقع (نعم)، وأن اللام وقعت مَوْقِعَهَا، وأن المعنى: هذان لَهما ساحِرَان. ذكر هذا التوجيه الزجاج، ثم قال: «والذي عندي - والله أعلم - وكنت عَرضته على عالِمَيْنَا، محمد بن يزيد، وعلى إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي فقبلاه وذكرا أنَّه أجود ما سمعاه في هذا»[1].

وقد خطّأ ابن جني قول الزجاج، وقال إنه مدخول عليه، «ووجه الخطأ فيه أن (هما) المحذوفة التي قدرها مرفوعة بالابتداء لم تحذف إلا بعد العلم بها، والمعرفة بموضعها، وكذلك كل محذوف لا يحذف إلا مع العلم به، ولولا ذلك لكان في حذفه مع الجهل بمكانه ضرب من تكليف علم الغيب للمخاطب، وإذا كان معروفاً، فقد استغنى بمعرفته عن تأكيده باللام؛ ألا ترى أنه يقبح أن تأتي بالمؤكد وتترك المؤكد فلا تأتي به»[2].

وقال الجنزي في هذا التوجيه: «ولم يزد على هذا، أي: الزجاج، وهو يحتاج إلى بيان؛ وذلك أن (هذان) مبتدأ، و(لهما) فصلٌ، أو مبتدأ ثان، و(الساحران) خبر المبتدأ الأول، ثم حذفهما ونقلت اللام إلى (الساحران)، وحذفت الألف واللام منه؛ لدخول لام التأكيد عليه. قلتُ: ولو جُعلت على هذا القول (أنَّ) للتحقيق والتأكيد على أصلها، و(هذان) لغة كنانية، لكان أصوب؛ لأن اللام لا تدخل الفعل ولا المبتدأ الثاني إذا لم يكونا خبر (إنَّ)»[3].

الرابع: أنَّ (هذان) مبني؛ لدلالته على معنى الإشارة. وهذا التوجيه هو اختيار ابن الحاجب[4].

قال ابن هشام: «وعلى هذا فقراءة (هذان) أقيس؛ إذ الأصل في المبني ألا تختلف صيغته، مع أن فيها مناسبة لألف (ساحران)»[5].

(١) معاني القرآن وإعرابه٣/ ٣٦١.
(٢) سر الصناعة٢/ ٥٨.
(٣) المخطوطة١٣٧/ ب.
(٤) انظر: أمالي ابن الحاجب١/ ٨٤.
(٥) مغني اللبيب٥٨.

الخامس: أنَّ أصلها: (إنَّهُ هَذانِ لَسَاحِران)، فاسم (إنَّ) هاء مضمرة، وهذه الهاء كناية عن الأمر والشأن فحذفت، وهذا فيه ضعف، لأن (اللام) تقع حينئذٍ في خبر المبتدأ، وذلك جائز في الشعر. قال:

أُمُّ الحُلَيْس لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللحْمِ بِعْظمِ الرَّقَبَهْ[1]

نقل هذا التوجيه الزجاج عن النحويين القدماء[2].

وبعضهم قال: إن الهاء غير مضمرة، فـ(ذان) مبتدأ، و(لساحران) خبر، وتكون الهاء ضمير القصة اسم (إن)، والجملة بعدها خبراً عن ضمير القصة[3].

وقد ضعَّف أبو حيان هذا القول من جهة مخالفته لرسم المصحف؛ إذ يقول: «وقيل: ها ضمير القصةِ وليس محذوفاً، وكان يناسِبُ على هذا أنْ تكون متصلةً في الخطّ فكانت كتابتها: إنْ هذانِ لَساحِرانِ، وضُعِّف ذلك منْ جهة مخالفته خطَّ المصحف»[4].

السادس: أنهم فروا من ثقل الياء إلى الألف التي هي أخف حروف المد، ذكر ذلك قطرب[5]، ومن شواهد ذلك:

إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاها قَدْ بَلَغَا في المَجْدِ غَايتَاهَا[6]

وقد ذكر الجنزي أن النصف الأول من البيتين استشهاد لهذا التوجيه، والنصف الثاني استشهاد على أنها لغة كنانة[7].

(١) البيت من الرجز، منسوب لعنترة بن عروس، مولى بني ثقيف، ولرؤبة بن العجاج في المقاصد النحوية١/ ٥٠٧، ولرؤبة وحده في شرح التصريح١/ ٢١٦، وبلا نسبة في التعليقة٤/ ١٠، وشرح المفصل لابن يعيش٢/ ٣٥٧.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه٣/ ٣٦٢، والهداية إلى بلوغ النهاية٧/ ٤٦٦٢، وغرائب التفسير٢/ ٧٢٠، والمحرر الوجيز٤/ ٥٠.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه٣/ ٣٦٢.

(٤) البحر المحيط٧/ ٣٤٩.

(٥) انظر: تفسير الرازي٢٢/ ٦٧، وإبراز المعاني من حرز الأماني٥٩١.

(٦) سبق تخريجهما.

(٧) انظر: المخطوطة١٣٧/ أ.

السابع: أنَّ الألف من (هذا) دعامة، وليست بمجلوبة للتثنية، وعند التثنية زيدت عليها النون، وتركت الألف ثابتة على أصلها، كما فعلوا في (الذي)؛ حيث زيدت نون على الياء؛ لتدل على الجمع، فقيل: (الذين) في الرفع والنصب والجر، وكذلك هذان. ذكر ذلك الفراء[1].

وأجاب ابن كيسان عندما سأله النحاس بقريب من هذا؛ حيث قال: «إن المفرد لا يتغير في حال التثنية، فـ(هذان) مفردها (هذا)، وعندما تكون بالياء، فإن الألف ستحذف منها»[2].

الثامن: أن (هذان) في الآية الكريمة ليست تثنية (هذا)، وإنما هي اسم موضوع للتثنية المرفوعة، و(هذين) - بالياء - اسم موضوع للتثنية المجرورة والمنصوبة، لا تثنية (هذا)، هذا ما ذهب إليه الإمام الجنزي بعد أن ذكر خمسة أقوال من الأقوال السابقة، ثم علَّل ذلك بقوله: «لأنه لو كان تثنيته (هذا) لكان نكرة، كـ(زيدين) تثنية (زيد)، واحتاج إلى الألف واللام حتى يصير معرفة كالزيدين، وانقلبت الألف ياء؛ لسكونها وسكون ألف التثنية بعدها وقيل هذيان وهذيين كما قيل: حبليان وحبليين، فدل هذا كله على أنها معرفة مبنية مثل (هذا) و(هؤلاء)، وألفه في التثنية للبناء لا للرفع، وكذلك الياء، فمن قال في (هذان) بالألف، قال: جاء هذان، ومررت بهذان، ورأيت هذان، بالألف؛ لأن ألفه للبناء، كألف (كِلا) فيمن قال: كلاهما، بالألف في الأحوال الثلاثة، وليس هذا كاللغة الكنانية؛ لأنهم يقولون ذلك في تثنية المعرب، وهذا في المفرد المبني، وإن كان في صورة التثنية، فهذا أقصى ما يقال»[3].

وقد ألمح إلى هذا المعنى ابن جني، فقد قال: «فَيَنْبَغِي أَن تعلم أَن (هَذَان)، وَ(هَاتَانِ)، و(اللذان)، و(اللتان) إِنَّمَا هِيَ أَسمَاء مَوْضُوعَة للتثنية مخترعة لَهَا

(١) انظر: معاني القرآن٢/ ١٨٤، والمحرر الوجيز٤/ ٥٠.
(٢) انظر: تفسير القرطبي١١/ ٢١٩.
(٣) المخطوطة١٣٨/أ.

وَلَيْسَت بتثنية الْوَاحد على حد (زيد) و(زيدان)، إِلَّا أَنَّهَا صيغت على صُورَة مَا هُوَ مثنى على الْحَقِيقَة؛ لِئَلَّا تخْتَلف التَّثْنِيَة، وَذَلِكَ أَنهم يُحَافِظُونَ على التَّثْنِيَة، وَلَا يُحَافِظُونَ على الجمع»[1].

والذي أميل إليه هو التوجيه الأول، وهو أنها جاءت على لغة بعض العرب، الذين يثبتون الألف في كل أحوال الإعراب؛ وذلك لما يلي:

١. لأنها لغة مسموعة ومعروفة عن العرب، وقد أقرها الأئمة من النحاة والمفسرين وغيرهما.

٢. لأن الحمل على ما كان لغة أولى من الحمل على الشاذ غير المطرد.

٣. لسلامة هذا التوجيه من التأويلات، والتقديرات.

المسألة الثامنة: عَودُ الضمير (ها) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا عَلِمَ مِنْ آيَاتِنَا شَيْئًا اتَّخَذَهَا هُزُوًا﴾[2].

ذكر الجنزي أن الضمير (ها) في قوله: (اتخذها) عائد إلى (شَيء)[3].

- **الدراسة:**

للعلماء في عود الضمير الـ(ها) في قوله: (اتخذها) توجيهان:

التوجيه الأول: أنها تعود إلى لفظة (آياتنا)، والدليل على ذلك أن (آياتنا) جاءت مؤنثة، و(ها) ضمير مؤنث، أورد هذا التوجيه الطبري[4]، وهو أحد توجيهي الزمخشري[5]، وأبي حيان[6]، والسمين الحلبي[7].

(١) علل التثنية٧٦.
(٢) الجاثية آية ٩.
(٣) المخطوطة ١٣٨/ ب.
(٤) انظر: جامع البيان ٢٢/ ٦٣.
(٥) انظر: الكشاف٤/ ٢٨٦.
(٦) انظر: البحر المحيط٩/ ٤١٦.
(٧) انظر: الدر المصون٩/ ٦٤٣.

وقد ذكر البيضاوي أن فائدة عود الضمير لـ(آياتنا) فيه إشعار بأنه الكلام المسموع لو علم أنه من الآيات، سيبادر إلى الاستهزاء بالآيات كلها، وليس على ما يسمعه فقط[1].

التوجيه الثاني: أنها تعود إلى لفظة (شيء)؛ لأنه بمعنى الآية، ومن ذلك قول الشاعر:

نَفْسِي بِشَيءٍ مِنَ الدُّنيَا مُعَلَّقَةٌ ... اللَّهُ والقَائِمُ المهْدِيُّ يَكْفِيهَا[2]

لأنه أراد بـ(شيء) جاريةً يقال لها: عُتْبَة.

وقد ذكر أبو حفص النسفي أنه لم يقل: (اتخذه) في الآية؛ لأن ذلك الشيءَ (آيةٌ)، وأنَّ الهُزْءَ بشيء واحد هو هُزْءٌ بالجميع، وأن ثبات بطلان الواحد يعني ثبات بطلان الكل[3].

وذهب إلى ذلك الإمام الجنزي، وعلل بقوله: «فإن قيل: (فشيء) مذكر، و(ها) ضمير مؤنث، فكيف يعود إليه؟ الجواب: أنَّ (شيئاً) من الآيات آية، والدليل على ذلك من طريق المعنى أنه قال: وإذا علم شيئاً، ولا يعلم أحدٌ إلا ما نزل على محمد صلى الله عليه وآله من الآيات؛ لأن آيات الله لا تحصى، ولا يحيط بها علم أحد»[4].

وقد سأل الجنزي عمرَ البسطامي عنها فقال: يعود إلى (الآيات)، فذكر له تعليله فأعجب به، وسأل الإمام أبا المعالي بن شاهفور فأجابه بمثل ما أجاب البسطامي، فذكر له ما ذكره للبسطامي فأعجبه، واتفقا على تصديقي[5].

(١) انظر بتصرف أنوار التنزيل٥/ ١٠٥.

(٢) البيت من البسيط، وقائله أبو العتاهية. انظر: أبو العتاهية أشعاره وأخباره٦٦٨، والكشاف٤/ ٢٨٧، والبحر المحيط٩/ ٤١٦، والدر المصون٩/ ٦٤٣، واللباب في علوم الكتاب١٧/ ٣٥١.

(٣) انظر بتصرف التيسير في التفسير١٣/ ٣٥٠.

(٤) المخطوطة١٣٨/ ب.

(٥) المخطوطة١٣٩/ أ، ب.

إذن الجنزي لا يجيز غير هذا التوجيه، وقد أجازه الزمخشري[١]، وأبو حيان[٢].

والذي يظهر لي أن عودة الضمير (الهاء) في قوله (اتخذها) يجوز فيه الوجهان، وهما عودته لـ(الآيات)، وعودته لـ(شيء)؛ لسلامة المعنى فيهما.

المسألة التاسعة: عامل (إذا) في قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١﴾[٣].

ذكر الجنزي «أنّ العامل فيه ما تعلق به (واو) القسم وهو أقسمت، أو أقسم»[٤].

- **الدراسة:**

تعددت الآراء في عامل (إذا) على عدة أقوال، وهي:

أولاً: أن العامل في (إذا) هو ما تعلق به واو القسم، وهو (أقسمت)، أو (أقسم)، وهذا رأي الإمام الجنزي، قال: «وإن كان لا يجوز الجمع بينه وبين واو القسم في اللفظ؛ لأنك إذا قلت: أقسمت بالله، أو أقسم والله كان قسماً على قسم واقع، أو ناجز، أو مستقبل للإنشاء؛ لأنك إذا قلت: بالله، كان القسم في أقسمت والباء بمنزلتها في قولك: مررتُ بزيدٍ. فإن قيل: فعل القسم للإنشاء، و(إذا) اسم لزمان مستقبل فكيف يعمل فيه؟ فالجواب عنه أن (إذا) ها هنا تدل على الزمان المطلق، لا على الزمان المخصوص كما يقال: يُعْجِبُني زَيْدٌ إذا دَخَلَ عَليَّ، (فيُعْجِبُني) للحال، و(إذا) لزمان مطلق، ومعناه: يُعْجِبُني كُلّ وَقتٍ يَدخلُ عَليَّ، لا أَنَّه يُعْجِبُني الآن، أو يُعْجِبُني بَعدَ هذا»[٥].

(١) انظر: الكشاف٤/ ٢٨٦.

(٢) انظر: البحر المحيط٩/ ٤١٦.

(٣) النجم آية ١.

(٤) المخطوطة١٣٩/ ب، والتخمير٢/ ٢٧٤- ٢٧٥، والمقتبس ٨١٩ - ٨٢٠.

(٥) المخطوطة١٣٩/ ب. وانظر أيضاً: فتوح الغيب٢/ ٢٢٧، والبرهان في علوم القرآن٤/ ١٩٢.

وهذا الرأي ذهب إليه الزمخشري في أول الأمر، ولكنه عدل عنه عندما سأله الجنزي: كيف يعمل الحال في الزمان المستقبل؟[1].

الثاني: أن العامل فيه محذوف مقدر، وتقديره: وهُويّ النَّجْم إذَا هَوَى، أي: أقسمت بهويِّ النجم وقت هويه، وهذا هو الرأي الذي عدل إليه الزمخشري[2]. وقد عرض رأيه الجنزي على زين المشايخ[3] فلم يستحسنه، ثم أورد ما نصه: «والوجه أَنَّ (إذا) قد انسلخَ عنه معنى الاستقبال، وصار للوقت المجرَّد، ونحوه: آتيكَ إذَا احْمَرَّ الْبُسْرُ، أَيْ: وقت احمراره، فَقَدْ عُرِّيَ عَنْ معنى الاستقبال؛ لأنّه وَقعت الْغُنْيَةُ عَنْهُ بقَوْلِه: آتيكَ. والوجهُ يَحتملُ أن يكون من كلام زَيْنِ المشائخِ أَوْ مِنْ كلام صاحب (الْمُقْتَبَسِ) أو مِنْ كلام الطّيبيّ»[4].

وقد ذكر ذلك القول أبو البقاء العكبري[5]، ولم يجزه أبو حيان؛ لأن فِعْلَ القسمِ إنشاءٌ، والإنشاءُ حالٌ، و(إذا) لِما يُسْتقبل من الزمان فكيف يتلاقيان؟[6].

وقال ناظر الجيش: «وما قاله - أي: العكبري - غير ظاهر، فإن وقت هويه مستقبل؛ لأن (إذا) هي الدالة عليه، وهي للاستقبال، والفعل المضارع يتعين استقباله بعمله في ظرف مستقبل، فيلزم استقبال (أقسم) وهو فعل إنشائي لا محالة، وقد عرفت أن وجود معنى ما هو كذلك يجب أن يكون مقارناً لوجود لفظه»[7].

(١) انظر: المخطوطة١٣٩/ ب، ١٤٠/ أ. وانظر أيضاً: التخمير٢/ ٤٧٤ - ٤٧٥، وفتوح الغيب٢/ ٢٢٧، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي٨/ ١٠٨.

(٢) انظر: التخمير٢/ ٢٨٤ - ٢٨٥، والمقتبس٨١٩ - ٨٢٠، وتفسير ابن عرفة٤/ ٩١، والتحرير والتنوير٢٧/ ٩٠.

(٣) هو: محمد بن أبي القاسم، أبو الفضل البقالي الخوارزمي الآدمي الملقب زين المشايخ، النحوي الأديب. انظر: تاريخ الإسلام١٢/ ٢٨٥.

(٤) انظر: التحرير والتنوير٢٧/ ٩٠.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن٢/ ١١٨٦.

(٦) البحر المحيط١٠/ ٤٨٨.

(٧) تمهيد القواعد٤/ ١٩٤٦.

وقد أجاب الزركشي عن الإشكال الذي ذكره أبو حيان في توجيه العكبري «بوجْهَيْن: أحدهما: أَنَّ الزمانَيْن لما اشتركا في الوقوع المحقَّق نزلا منزلة الزَّمان الواحد ولهذا يَصِحُّ عطفُ أَحدهما على الآخر كقوله تعالى:﴿إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ﴾[1]، ثم قال: (ويَجْعلُ)، وهو قريب منْ جواب الفارسيِّ لما سأله أبو الفتح عنْ قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾[2] مُستشكلاً إبدال (إذْ) منَ (الْيَوْمَ)، فقال: (الْيَوْمَ) حالٌ، وَ(ظَلَمْتُمْ) في الماضي، فقال: إنَّ الدنيا والآخرة متصلتانِ، وإنهما في حكم اللَّهِ تعالى سواءٌ، فكأنّ (الْيَوْمَ) ماضٍ وكأنَّ (إِذْ) مستقبلُهُ.

والآخر: أنه على ظاهره، ولا يلزم ما ذكر؛ لأنَّ الحال كما تأتي مقارنةً، تأتي مُقدَّرةً، وهي أَنْ تقدِّرَ المستقبمقارناً، فتكونُ أطلقْتَ ما بالفعلِ على ما بالقوَّةِ مجازاً، وجعلتَ المستقبلَ حاضراً كقوله تعالى:﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾[3].

الثالث: أن العامل في (إذا) النجم نفسه، ويكون النجم في هذه الحالة نزول القرآن، ذكر ذلك أبو البقاء العكبري[4]. وفيه نظر؛ لأن القرآن لا يعمل في الظرف إذا أريد أنه اسم لهذا الكتاب المخصوص، وقد يقال: إن النجم بمعنى المنجم كأنه قيل: والقرآن المنجم في هذا الوقت، وهذا البحث وارد في مواضع منها قوله تعالى:﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ۝١﴾[5] وما بعده ومنها قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿ وَالضُّحَىٰ ۝١ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢﴾[7].

(١) الفرقان آية ١٠.
(٢) الزخرف آية ٣٩.
(٣) الزمر آية ٧٣. ونص الزركشي في كتابه البرهان٤/ ١٩١.
(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن٢/ ١١٨٦.
(٥) الشمس آية ٥.
(٦) الليل آية ١.
(٧) الضحى آية ١، ٢.

وقد ردَّ هذا القول أبو حيان، قال: «ولا جائز أنْ يعمل فيه نفسُ المقسم به؛ لأنه ليس منْ قبيل ما يعمل، سيَّمَا إنْ كان جَزْماً»[1].

الرابع: أن يكون الظرف المذكور في موضع الحال، فيكون العامل فيه إذ ذاك محذوفاً، والتقدير: أقسم بالنجم كائناً وقت هويه، وقد ذهب إلى هذا القول ناظر الجيش[2]، ولم يجزه أبو حيان، وعلَّلَ ذلك بقوله: «لأنه لا يلزم (كائناً) أنْ يَكونَ منصوباً بالعامل، ولا يصِحُّ أنْ يكون معمولاً لشيء تَمَّا فرضناه أنْ يكونَ عاملاً، وأيضاً فقد يكون القسمُ به جثَّةً، وظروف الزمان لا تكونُ أحوالاً عن الجثث، كما لا تكونُ أخباراً»[3]. وذكر الجواز غيره على أن يكون المراد بـ(النجم) القطعة من القرآن، والقرآن قد نزل منجَّماً[4].

الخامس: أن (إذا) ليس لها عامل، ذهب إلى هذا أبو حيان، وقد حكم على تقرير العامل في (إذا) بعد الإقسام بالمعضل[5]، وقال السمين الحلبي: «ليس كذلك، بل له عاملٌ، وهو فعلُ القسم، ولا يضرُّ كونُهُ إنشائياً؛ لأنَّ الحال مقدرة»[6].

والذي أراه من هذه الأقوال هو القول الثاني، وهو أن العامل في (إذا) محذوف مقدر، وتقديره: وهُويّ النجم إذا هوى، أي: أقسمت بهويِّ النجم وقت هويه.

(١) البحر المحيط ١٠/ ٤٨٨.
(٢) انظر: تمهيد القواعد ٤/ ١٩٤٦.
(٣) انظر: البحر المحيط ١٠/ ٤٨٨.
(٤) انظر: روح المعاني للألوسي ١٤/ ٤٦.
(٥) انظر: البحر المحيط ١٠/ ٤٨٨.
(٦) انظر: الدر المصون ١١/ ١٨.

المسألة العاشرة: ارتفاع ما بعد (إذا) في قوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝١﴾[١].

قال الجنزي: « أي: إذا كُوِّرتِ الشَّمسُ كُوِّرتْ»[٢].

- **الدراسة:**

أجاز النحويون أن يلي الاسم المرفوع (إذا) الشرطية، ولكنهم اختلفوا في إعراب هذا الاسم المرفوع على أقوال:

القول الأول: أن الاسم مرفوع بفعل مقدر موافق لفعل ظاهر بعده، وقد نُسِب هذا القول لسيبويه[٣]، وقال به بعض البصريين[٤]، وقد تبع البصريين في ذلك عمر الجنزي.

واحتج البصريون لمذهبهم بما يلي:

الأول: عدم جواز الفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولا يجوز أن يكون الفعل ههنا عاملا فيه؛ لعدم جواز تقديم الذي يرتفع بالفعل عليه، وعدم التقدير يظل الاسم مرفوعاً بلا عامل، وذلك لا يجوز[٥].

الثاني: أن (إذا) فيها معنى الشرط، والشرط يقتضي الفعل؛ لأنه متحقق به؛ ولذلك كان مرفوعاً بتقدير فعل لا بالابتداء[٦].

(١) التكوير آية ١.
(٢) المخطوطة ١٤٢/ ب.
(٣) انظر: أمالي ابن الحاجب٢/ ٢٩٦، وشرح المقدمة المحسبة١/ ١٨٢.
(٤) انظر: المقتضب٢/ ٧٧، والأصول٢/ ٢٣٢، والبديع في علم العربية٧٢، واللباب٢/ ٥٧، وشرح المفصل لابن يعيش١/ ٢١٧.
(٥) انظر: الإنصاف٢/ ٥٠٤.
(٦) انظر: المرتجل٢٢١، والمقدمة المحسبة١/ ١٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش١/ ٢٤٠.

القول الثاني: أن الاسم مرفوع على الابتداء، وإليه ذهب بعض الكوفيين[1]، والأخفش[2]. وقيل: إن سيبويه ذهب إلى هذا القول، فهو يجيز أن لا يقدر الفعل، وأن الاسم يرتفع بالابتداء بعد (إذا) الشرطية إذا كان الخبر فعلاً[3].

وعبارة سيبويه التي تحتمل ذلك القول هي: «ومما يقبح بعده ابتداءُ الأسماء، ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس: إذَا، وحَيْثُ، تقول: إذا عبدُالله تلَقَاهُ فأكرمه، وحيثُ زيداً تجدهُ فأكرمْهُ؛ لأنّهما يكونانِ في معنى حروف المجازاة، ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل، لو قلت: اجلسْ حيثُ زيدٌ جَلَسَ، وإذا زيدٌ يجلسُ كان أقبحَ من قولك: إذا جَلَسَ زيدٌ، وإذا يَجلِسُ، وحيثُ يَجلِسُ، وحيثُ جَلَسَ، والرفع بعدهما جائز؛ لأنك قد تبتدئ الأسماء بعدهما فتقول: اجلسْ حيث عبدُ اللهِ جَالسٌ، واجلس إذا عبدُ اللهِ جَلَسَ»[4].

وقد أيَّد ابنُ مالك[5] رأي الأخفش؛ حيث قال: «وبقوله أقول؛ لأن طلب (إذا) للفعل ليس كطلب إنْ، بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى مما لا عمل له فيه كهمزة الاستفهام، فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا يلزم بعد إذا؛ ولذلك جاز أن يقال إذا الرجل في المسجد فظُنّ به خيرا. ومنه قول الشاعر:

إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحتَهُ حَنْظَلِيّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ المُذَرّعُ[6]»

وضعف ابن الشجري رأي الأخفش[7]، ووسمه أبو البركات الأنباري بالفساد[8].

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن٢/ ٨٠٨، والإنصاف٢/ ٥٠٧.
(٢) انظر: شرح المقدمة المحسبة١/ ١٨٣، والتذييل والتكميل٦/ ٣٤٩، وتوضيح المقاصد٢/ ٨١٠.
(٣) انظر: التذييل والتكميل٧/ ٣١٥، وارتشاف الضرب٣/ ١٤١٠، والجنى الداني٣٦٨.
(٤) الكتاب١/ ١٠٦.
(٥) شرح التسهيل٢/ ٢١٣.
(٦) البيت من الطويل، وقائله الفرزدق. انظر: ديوانه٣٥٩، والمقاصد النحوية٣/ ١٣٣١، وبلا نسبة في شرح التسهيل٢/ ٢١٣، والتذييل والتكميل ٢٨٢، والجنى الداني٣٦٨، ومغني اللبيب١٢٧.
(٧) انظر: أمالي ابن الشجري٢/ ٨٢.
(٨) انظر: الإنصاف٢/ ٥٠٧.

وقد احتجَّ أصحاب هذا القول بما يلي:

الأول: مجيء عدة نصوص نثرية وشعرية جاء فيها الاسم المرفوع بعد (إذا)، ومن هذه النصوص قوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ﴾[٣]، وغيرها من النصوص القرآنية الكريمة، وأما من الشعر فمثال ذلك قول ذي الرمة:

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالٌ بَلَغْتِهِ ... فَقَامَ بَفَأْسٍ بَيْنَ وِصْلَيْكِ جَازِرُ[٤]

فقد رفع (ابن). قال ابن الحاجب: «ولو كان تقدير الفعل واجبا لم يجز الرفع بحال، إذ التقدير حينئذ: إذا بلغت، فيتعين النصب»[٥]. ومنها أيضاً قول الشاعر:

إِذَا هُوَ لَمْ يُخْفِنِي فِي ابْنِ عَمِّي ... وَإِنْ لَمْ أَلْقَهُ الرَّجُلُ الظَّلُومُ[٦]

أورد ابن جني هذا الشاهد مؤكداً به جواز ارتفاع الاسم بعد (إذا) الزمانية بالابتداء، قال: «ألا ترى أن (هو) من قوله: (إذا هو لم يخفني) ضمير الشأن، وأنه مرفوع لا محالة، فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا، أو بفعل مضمر. فيفسد أن يكون مرفوعاً بفعل مضمر؛ لأن ذلك المضمر لا دليل عليه ولا تفسير له، وما كانت هذه سبيله لم يجز إضماره»[٧].

---

(١) التكوير آية ١.

(٢) الانشقاق آية ١.

(٣) الانفطار آية ١.

(٤) البيت من الطويل، وقائله ذو الرمة. انظر: ديوانه٢/ ١٠٤٢، والكتاب١/ ٨٢، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء١/ ٢٤١، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٨٥، والمقتصب٢/ ٧٧.

(٥) أمالي ابن الحاجب١/ ٢٩٦.

(٦) البيت من الوافر، وقائله ضيغم الأسدي. انظر: الخصائص١/ ١٠٥، وشرح التسهيل لابن مالك٢/ ٢١٣، والتذييل والتكميل٧/ ٣١٧، وتمهيد القواعد٤/ ١٩٣٨.

(٧) الخصائص١/ ١٠٥.

الثاني: أن (إذا) ليست عريقة في الشرط كـ(إنْ) و(لو)، ولا ظاهرة في تضمن معناه كـ(مَن) و(متى)؛ لذلك جاز دخولها على المبتدأ المرفوع[1].

القول الثالث: أن الاسم مرفوع بالفعل المذكور على التقديم والتّأخير، وقد أجاز الكوفيون تقديم الفاعل على فعله[2]، وهو عند البصريين ممتنع، فإن تقدم الاسم أعرب مبتدأ، وإن سُبق الاسم المتقدم على فعله، أو ما في معنى الفعل بما يطلب الفعل فهو فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر المتأخر، كما هو في القول الأول[3].

والذي أميل إليه هو أن الاسم المرفوع بعد (إذا) يكون مبتدأً؛ لكثرة النصوص الواردة في ذلك، ولعدم حاجته إلى التأويل.

المسألة الحادية عشرة: المستثنى منه في قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ۝٣﴾[4].

ذكر الجنزي أن المستثنى منه هو الضمير المستكن في قوله تعالى:(لَفِي خُسْرٍ) لا (الإِنْسَان)[5].

- **الدراسة:**

في الآية الكريمة ثلاثة أقوال للمستثنى منه، وهي:

الأول: أن يكون المستثنى منه هو (الإنسان)، فهو اسم جنس عام؛ لأنه استثنى منه قوله: (إلا الذين آمنوا)، والاستثناء يُخْرِج من الكلام ما لولاه لدخل

(١) انظر: شرح الكافية الشافية١/ ٤٦٠.
(٢) انظر: المغني٧٥٧.
(٣) انظر: التبصرة والتذكرة١/ ١٠٦، وشرح التسهيل٢/ ١٠٧، والتذييل والتكميل٦/ ١٨٣، وتمهيد القواعد٤/ ١٥٨١.
(٤) العصر آية ١، ٢، ٣.
(٥) المخطوطة١٤٥/ ب.

فلولا دخول الذين آمنوا في مطلق (الإنسان) المراد به الناس، وإلا لم يَصِحْ الاستثناء، «ولولا أن أداة التعريف اقتضت شمول الحقيقة والإحاطة بأفرادها، لم يستثن الذين آمنوا من المعرف بها وهو الإنسان»[1]. وفي هذه الحالة يكون الاستثناء متصلاً[2]. وهذا القول عليه أكثر المعربين[3]. قال ابن الشجري: «.. بمنزلة الإنسان في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾، ألا ترى أنه استثنى منه (الذين آمنوا)، والاستثناء من واحد مستحيل، لا يصحّ إذا استثنيت واحدا من واحد، فكيف إذا استثنيت جمعا من واحد، ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الْإِنسَانَ مِنا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا﴾[4]، والمراد بـ(الإنسان) ها هنا الناس كافة»[5].

وقد ردَّ هذا القول الإمام الجنزي، وذكر أن من قال: إن المستثنى منه هو (الإنسان) إنما هو من باب التسامح في اللفظ[6].

الثاني: أن يكون المستثنى منه الضمير المستكن في قوله: (لفي خسر)، وهذا الرأي ذهب إليه الجنزي، ولم أجده عند غيره حسب ما توصلت إليه من بحث، فقد قال: «كما قالوا في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾[7] إن المستثنى منه (الإنسان)؛ لأنه اسم جنس، والمستثنى منه الضمير المستكن في قوله عز من قائل: (لفي خُسْر) لا (الإنسَان)، ولكن لما كان الضمير المستكن في الجار والمجرور كناية عن الإنسان، تسامحوا في اللفظ فقالوا: المستثنى منه (الإنسان)»[8].

(١) شرح التسهيل١/ ٢٥٨.

(٢) انظر: التسهيل لعلوم التنزيل٢/ ٥١١، وجامع البيان في تفسير القرآن٤/ ٥٠٩.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء٢/ ٥، ومجاز القرآن لأبي عبيدة٢/ ٣١٠، وتفسير الطبري٢٤/ ٥١٦، والأصول١/ ١٥٠، وإعراب القرآن للنحاس٤/ ٦٢، وإعراب ثلاثين آية لابن خالويه٤٣، والبديع في علم العربية٢/ ٤١، وشرح المفصل لابن يعيش٤/ ٣٩٣.

(٤) الشورى آية ٤٨.

(٥) أمالي ابن الشجري٢/ ٥.

(٦) انظر: المخطوطة١٤٥/ ب.

(٧) العصر آية ١، ٢، ٣.

(٨) المخطوطة١٤٥/ ب.

الثالث: أن يكون الاستثناء منقطعاً، أي: ليس من الأول، وقد قيل: إن (الإنسان) في الآية الكريمة هو أبو جهل بن هشام، وحينئذ تكون (اللام) في (الإنسان) للعهد؛ إذ المراد به شخص معين، وتقدَّر (إلا) بـ(لكن)، والانقطاع كما يكون في الذوات كقولهم: جاء القوم إلا حماراً، يكون في المعاني أيضاً، وقد ذهب إلى هذا الوجه الزجاج[1]. والذي يدعم هذا الوجه هو حديث أُبَيِّ بن كعب رضي الله عنه، وقد خطب به ابن عباس موقوفاً عليه[2] - قال: قرأتُ على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ﴿وَالْعَصْرِ﴾فقلتُ: بأبي وَأُمِّي أنْتَ يا رسول الله ما تفسيرها؟ فقال: ﴿وَالْعَصْرِ﴾ قَسَمٌ من الله، أَقْسَمَ رَبُّكُمْ بآخر النهار، ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾: أبو جهل بن هشام، ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾: أبو بكر الصديق، ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾: عُمَرُ بن الخطاب، ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ﴾: عثمان بن عفان، ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾[3]: عَلِيٌّ بن أبي طالب»، رضي الله عنهم أجمعين.

والذي يترجح لي هو القول الأول؛ لكثرة القائلين به؛ ولأن الحديث فيه نكارة، وعدم إيراده في كتب الحديث يدل على ذلك.

المسألة الثانية عشرة: إعراب قوله تعالى: ﴿مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ ۝٦﴾[4].

ذكر الجنزي أنَّ (مِنْ) في الآية الكريمة تتعلق بمحذوف، والجار والمجرور في محل النصب على الحال، وفي العامل فيه وجهان الأول: معنى إضافة الشر إلى الوسواس، وذو الحال حينئذ هو (الوسواس)، والثاني: معنى إضافة الصدور إلى الناس، وذو الحال حينئذ هو (الناس)[5].

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه٥/ ٣٥٩.

(٢) لم أعثر عليه في كتب الحديث التي وقفت عليها، وقد ورد في: تفسير القرطبي٢٠/ ١٨١، والتفسير الوسيط للواحدي٤/ ٥٥١.

(٣) العصر آية ٣.

(٤) الناس آية ٦.

(٥) انظر: المخطوطة ١٤٠/ أ، ب.

- **الدراسة:**

اختلفت آراء المعربين لمحل الجار والمجرور من الإعراب في قوله تعالى: ﴿مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾ على خمسة أوجه، وهذا الاختلاف نجم عن تعدد أقوال العلماء في المعنى الذي تؤول إليه الآية، والأوجه الخمسة هي:

الوجه الأول: أنها بدل، والمبدل منه في هذا الوجه على ثلاثة أقوال، أحدها: أنه بدل من (شر) بإعادة العامل؛ أي: من شر الجِنة، وهذا قول الأخفش[(١)]. الثاني: أنه بدل من ذي (الوسواس)؛ لأن الموسوس من الجن، كأنه استعاذ بربه من ذلك الشيطان الواحد، ثم استعاذ به من جميع الجنة والناس، وفي استعاذته من الجنة والناس تعميم. الثالث: أنه بدل من (الناس)؛ أي: في صدور الجنة، و(مِن) للتبيين. هذا الوجه ذكره الباقولي[(٢)]، الكرماني[(٣)]، والعكبري[(٤)]، والنيسابوري[(٥)].

الوجه الثاني: أنه بيان، وفيه قولان: أحدهما: أنه بيان للناس، وأن اسم (الناس) ينطلق على الجِنة، وفي هذه الحالة تكون (مِن) متعلقة بـ(الناس)، (والناس) معطوفة على (الجِنة)، كأنه قال: من شر الوسواس الجني الذي يوسوس في صدور الناس جنهم وإنسهم، فسمي الجن ناساً كما سماهم نفراً ورجالا في قوله تعالى: ﴿أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾[(٦)]، وقوله تعالى: ﴿يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ﴾[(٧)] فهو استعاذة بالله من شر الوسواس الذي يوسوس في صدور الجن، كما يوسوس في صدور الإنس[(٨)]،

(١) انظر: معاني القرآن٢/ ٥٩٠.
(٢) انظر: كشف المشكلات٢/ ١٤٩٦.
(٣) انظر: غرائب التفسير٢/ ١٤١٦.
(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن٢/ ١٣١١.
(٥) انظر: غرائب القرآن٦/ ٦٠٤.
(٦) انظر: أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل٦٠٢.
(٧) الأنعام آية ١١٢.
(٨) انظر: أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل٦٠٢، ٦٠٣، وتفسير القرآن الكريم لابن القيم٦٧٩، وبدائع الفوائد٢/ ٨٠٣.

وهو اختيار الكلبي[١]، والفراء[٢]، وذكره الزمخشري[٣]، والنيسابوري[٤]، والطيبي[٥]، والألوسي[٦] مع ذكر غيره من الوجوه. ولم يجز مكي هذا الوجه؛ معلِّلاً ذلك بقوله: «أن النَّاس لا يوسوسون في صُدُور النَّاس، إنما يوسوس الجِنّ، فَلَمَّا اسْتَحَالَ الْمَعْنى حَملته على الْعَطف على (الوسواس)»[٧].

وقد ضعفَ ابن تيمية قول الفراء؛ واحتج على ذلك بأمور:

الأمر الأول: أن لفظ (الناس) أشهر وأظهر وأعرف من أن يحتاج إلى تنويعه إلى الجن والإنس، وقد ذكر اللَّهُ تعالى لفظ الناسِ في غير موضع.

الأمر الثاني: كَوْنُهُ يوسوسُ في صدور الطائفتين صفةُ توضيحٍ وبيانٍ وليس وسوسةُ الجنّ معروفةً عند الناس وإنما يُعرَفُ هذا بخبر ولا خبر هنا.

الأمر الثالث: قوله: ﴿مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾[٨] فكيف يكونُ لفظ النَّاسِ عاماً للجنَّة والناسِ؟ وكيف يكون قَسِيم الشَّيءِ قسماً منه ؟ فهو يجعلُ النَّاسَ قَسِيمَ الجنِّ، ويجعل الجنَّ نوعاً مِنْ النَّاسِ.

الأمر الرابع: احتج بقوله: «لَمْ يكنْ في هذا دَليلٌ على أنهم يُسَمَّونَ ناساً، وَإِنْ قُدرَ أنه يُقالُ: جَاءَ نَاسٌ مِنَ الجنِّ، فذاك مع التقييد، كما يُقال: إنْسَانٌ مِنْ طِينٍ وَمَاءٍ دَافقٍ، ولا يلزم مِنْ هذا أنْ يدخلوا في لفظ الناس»[٩].

---

(١) انظر رأيه في الكشف والبيان للثعلبي٣٠/ ٥٥٠، والتفسير البسيط للواحدي٢٤/ ٤٧٢

(٢) انظر: معاني القرآن٣/ ٣٠٢.

(٣) انظر: الكشاف٤/ ٨٢٤.

(٤) انظر: غرائب القرآن٦/ ٦٠٤.

(٥) انظر: فتوح الغيب١٦/ ٦٥٥.

(٦) انظر: روح المعاني١٥/ ٥٢٦.

(٧) مشكل إعراب القرآن٢/ ٨٥٧.

(٨) الناس آية ٦.

(٩) مجموع الفتاوى١٧/ ٥١١.

الثاني: بيان الذي يوسوس، على أن الشيطان ضربان: جنى وإنسي، وفي هذا القول تكون لفظة (الناس) معطوفة على (الوسواس)، كأنه قال: من شر الوسواس الجني، ومن شر الوسواس الإنسي، فالاستعاذة من شر الموسوسين من الجنسين، وهو اختيار الزجاج[1].

وقد سأل أبو جعفر النحاس[2] عليَّ بن سليمان عن قوله عزّ وجلّ: (وَالنَّاسِ)، فكيف يعطفون على الْجِنَّةِ وهم لا يوسوسون؟ فقال: هم معطوفون على (الوسواس)، والتقدير: قل أعوذ بربّ الناس من شرّ الوسواس والناس. وقد حسَّنَ النحاس هذا القول؛ وعلَّل ذلك بأن التقديم والتأخير في الواو جائز حسن كثير، ومن ذلك قول الشاعر:

جَمَعْتَ وفُحْشاً غِيبَةً ونَميمَةً خِصَالاً ثَلَاثاً لَسْتَ عَنهَا بِمُرعَوي[3]

وضعَّفَ ابن تيمية اختيار الزجاج، وإن كان عنده أرجح من اختيار الفراء، وسبب تضعيفه له عدة أمور:

١. أنَّ شرَّ الجن أعظم مِنْ شَرّ الإنس، فكيف يطلق الاستعاذة مِنْ جميع النَّاسِ ولا يَستعيذُ إلا مِنْ بعض الجنّ؟

٢. أنَّ (الْوَسْوَاسُ الْخَنَّاسُ) إن لم يكن إلّا من الجنة فلا حاجة إلى قوله: (مِنَ الْجَنَّةِ)، و(مِنَ النَّاسِ)، فلماذا يُخصُّ الاستعاذة مِنْ وَسواسِ الجِنةِ دون وسواس النَّاس؟

٣. إذا تقدمَ المعطوفُ اسْماً كان عطفه على القريبِ أولى كما أنّ عود الضَّمير إلى الأقرب أولى إلا إذا كان هناك دليلٌ يقتضي العطف على البعيد، فَعطفُ

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه٥/ ٣٨١.

(٢) انظر: إعراب القرآن٥/ ١٩٩.

(٣) البيت من الطويل، منسوب ليزيد بن الحكم في المسائل البصريات١/ ٢٩٢، وتحرير الخصاصة٢/ ٥٠٢، والمقاصد النحوية٣/ ١٠٧٠، وبلا نسبة في الخصائص٢/ ٣٨٥، والكافية الشافية ١/ ١٠٩، وشرح التسهيل٢/ ٢٥٣، واللمحة في شرح الملحة١/ ٣٧٣، والتذييل والتكميل٨/ ١١٣.

(النَّاسِ) هنا على (الْجِنَّةِ) المقرون به، أولى مِنْ عطفه على (الْوَسْوَاسِ)[1].

و(مِن) في الآية الكريمة يصح أن تكون ابتدائية متعلقة بـ(يوسوس)؛ أي: يوسوس في صدورهم من جهة الجنة، ومن جهة الناس، ويصح أن تكون تبعيضية؛ أي: كائناً من الجنة والناس.

الوجه الثالث: أنها في محل نصب على الحال، و(مِن) للتبعيض[2]، وذو الحال في هذا الوجه على ثلاثة أقوال: **القول الأول**: أنه حال من (الوسواس). ذكره الجنزي في أحد قوليه، قال: «والعامل فيه معنى إضافة (الشر) إلى (الوسواس)؛ لأن معنى الإضافة الاختصاص والاستحقاق والملك، وتقديره: لا يستحق الوسواس الشر المعوذ منه كائناً من الجنة، أو من الجنة والناس، أي: هذا الموسوس قد يكون جنيا وقد يكون إنسياً كما قال الله تعالى: ﴿شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ﴾[3] فالجار والمجرور صفة الوسواس معرفة، فيكون حالاً عنها؛ لأن المعرفة لا توصف بالنكرة، وكقولك: مَررتُ بِزيدٍ جالسٍ.... والمضمر فيه (هو)[4]».

وقد رجّح ابن تيمية هذا القول، وانتصر له؛ حيث يقول: «الذي يوسوس في صدور الناس نفوسهم، وشياطين الجن وشياطين الإنس، والوسواس الخناس يتناول وسوسة الجنة ووسوسة الإنس؛ وإلا أي معنى للاستعاذة من وسوسة الجن فقط، مع أن وسوسة نفسه وشياطين الإنس هي مما تضره، وقد تكون أضر عليه من وسوسة الجن»[5].

القول الثاني: أنه حال من (الناس)، والعامل فيه إضافة الصدور إلى الناس؛ أي: كائنين من القبيلين، وهذا أحد قولي الجنزي، قال: «فالوسواس يوسوس في صدور جنسه لجنسه، كما يوسوس في صدور غير جنسه، وساغت العبارة

(١) انظر: مجموع الفتاوى ١٧/ ٥١٢.
(٢) انظر: البحر المحيط ١٠/ ٥٧٩.
(٣) الأنعام آية ١١٢.
(٤) المخطوطة ١٤٠/ أ، ب.
(٥) مجموع الفتاوى ١٧/ ٥٠٩.

عن الجن بالناس كما ساغت بالرجال قال الله عز وجل: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ﴾[1]، فعلى القول الأول يكون الموسوس من الجنة والناس، وعلى القول الثاني الموسوس من الجنة، وعلى الوجهين في الجار والمجرور ضمير عائد إلى ذي الحال؛ لأن الجار والمجرور بمنزلة جملة، وإذا كان الحال جملة، لم يكن بد من ضمير عائد إلى ذي الحال؛ لأنهما بمنزلة المبتدأ والخبر.. والمضمر فيه هم»[2].

القول الثالث: الضمير في (يوسوس)؛ أي: يوسوس وهو من الجن، قاله العكبري[3]، والشربيني[4].

ولم يذكر الجنزي غير الحالية، وذكر في ذي الحال القول الأول والثاني منها، وكأنه لا يرى غير هذين القولين. والقول الأول عنده أصح. وقد ردَّ السمين الحلبي معنى الحالية في ذلك[5].

الوجه الرابع: أن (الذي) في قوله: (الذي يوسوس) مبتدأ، خبره (من الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ)، أي، الذي يوسوس يكون من الْجِنَّةِ، ويكون من الناس[6].

الوجه الخامس: أنه متعلق بـ(يوسوس)، و(مِنْ) لابتداء الغاية؛ أي: يُوَسْوِسُ في صدورِهم من جهة الجنِّ، ومِنْ جهة الناس. قاله الزمخشري[7]، وذكره أبو حيان[8]، والسمين الحلبي[9].

---

(١) الجن آية ٦.
(٢) المخطوطة ١٤٠/ ب.
(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٣١١.
(٤) انظر: السراج المنير ٤/ ٦١٧.
(٥) انظر: الدر المصون ١١/ ١٦٣.
(٦) انظر: غرائب التفسير للكرماني ٢/ ١٤١٦.
(٧) انظر: الكشاف ٤/ ٨٢٤.
(٨) انظر: البحر المحيط ١٠/ ٥٧٩.
(٩) انظر: الدر المصون ١١/ ١٦٣.

والذي أرجحه هو أن الجار والمجرور (من الجنة) بيان، سواء كان بيان الذي يوسوس، كما هو رأي الزجاج، أو بيان الناس، كما هو رأي الفراء، فكلاهما متناغم مع معنى الآية الكريمة.

المسألة الثالثة عشرة: محل (كيف) من الإعراب.

ذكر الجنزي أن (كيف) تقع في محل رفع، ونصب، فأما الرفع فلم ترد في القرآن الكريم إلا في قوله تعالى: ﴿فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ﴾[1]، وأما النصب فقد تكون خبر (كان) وأخواتها، وقد وردت في مواضع متعددة من القرآن الكريم. وذكر الجنزي أنها تجيء حالاً في كل موضع جاء بعد (كيف) فعل غير (كان) أو (شاء)، وقد تقع (كيف) في محل النصب على المصدر، وتكون في كل موضع جاء بعدها شاء[2].

- **الدراسة:**

ستكون دراسة هذه المسألة من عدة جوانب، وهي:

الجانب الأول: ورود (كيف) في محل رفع خبر، وقد ذكر النحويون أن (كيف) تكون خبراً قبل ما لا يستغني، نحو: كيف أنتَ؟ وكيف كنتَ؟ ومنه: كيف ظننتَ زيداً؟ وكيف أعلمته فرسَك؟[3]. قال ابن مالك: «وإذا وقعت كيف قبل ما لا يتم كلاما، كانت خبرا مقدما، وما بعدها مخبر عنه، لأنه لا يجوز أن تكون ملغاة، لأنه قد حصلت بها الفائدة، وتم بها الكلام»[4].

وقد ذكر الجنزي أنه لا يوجد في القرآن إلا موضع واحد، وهو قوله تعالى:﴿فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ﴾، ففي الآية الكريمة تكون (كيف) في محل رفع

(١) الملك آية ١٧.
(٢) انظر: المخطوطة١٣٣/ ب.
(٣) انظر: التسهيل٢٤٢.
(٤) انظر: شرح التسهيل٤/ ١٠٦.

خبر مقدم، و(نذير) مبتدأ مؤخر؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيما قبله، ذكر ذلك النحاس[١]، ومكي[٢]، وابن عطية[٣]، وابن الأحنف اليمني[٤].

وحَصْر الجنزي محل رفع (كيف) في آية واحدة في القرآن الكريم هو رأيه، ولم أقف على من قال بهذا؛ إذ إن بعض المفسرين والمعربين أورد بعض الآيات القرآنية، وذكر أن لها أكثر من وجه بما فيه الرفع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾[٥]، فقد ذكر العكبري: أن «(كيف) في موضع نصب على الحال، والعامل فيه مَحذوف تقديره: كيف يصنعون، أو كيف يكونون، وقيل: (كيف) ظرفٌ لهذا المحذوف، و(إذا) ظَرفٌ للمحذوف»[٦]، وجعل أبو حيان (كيف) في محل رفع خبر لمبتدأ محذَوف هو أجود الأقوال[٧]، وذكر ذلك السمين الحلبي[٨].

وعند الجنزي (كيف) تكون في محل نصب خبر (كان) إذا جاءت بعدها (إذا)، كما في الآية الكريمة السابقة، ويكون المعنى: فكيف يكون الحال إذا جمعناهم ليوم لا ريب فيه[٩]، وهذا المعنى ذكره الزجاج[١٠]، والنحاس[١١]، ومكي[١٢]. وقد خطَّأَ عمر الجنزي مَن قال بأن (كيف) في الآية في محل نصب حال[١٣].

(١) انظر: إعراب القرآن٤/ ٣١٠.
(٢) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية١٢/ ٧٦٠١
(٣) انظر: المحرر الوجيز٥/ ٣٤١.
(٤) انظر: البستان في إعراب مشكلات القرآن٣/ ٤٨١.
(٥) آل عمران آية ٢٥.
(٦) التبيان١/ ٢٥٠.
(٧) انظر: البحر المحيط٣/ ٨٣.
(٨) انظر: الدر المصون٣/ ٦٨٣.
(٩) انظر: المخطوطة١٣٤/أ
(١٠) انظر: معاني القرآن وإعرابه١/ ٣٩٢.
(١١) انظر: إعراب القرآن١/ ٣٧٨.
(١٢) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ٢/ ٩٨٤.
(١٣) المصدر السابق.

وكونُ (كيف) في محل نصب خبر (كان) إذا جاء بعدها (إذا) لم أقف عليه عند غير الجنزي حسب ما توصلت إليه من بحث.

ومن الآيات التي جاءت (كان) فيها بعد (كيف) قوله تعالى: ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾[1] وكان من التوجيهات الواردة فيها أن (كيف) في محل رفع خبر، فقد قيل: إنَّ (كان) في الآية الكريمة زائدة، و(كيف) خبر مقدم، و(عاقبة) مبتدأ مؤخر، وهو أحد الأقوال عند أبي حيان[2]، والسمين الحلبي[3]. وهذا التوجيه مخالف لرأي الإمام الجنزي الذي حصر الرفع في آية واحدة.

الجانب الثاني: هو مجيء (كيف) في محل نصب على الحال؛ حيث يرى النحويون أنها تقع حالاً قبل ما يستغني، نحو: كيف جاء زيدٌ؟ أي: على أية حالة جاء زيد؟[4]

قال ابن مالك: «فإذا وقعت (كيف) قبل تام مستغن عنها كانت في موضع نصب على الحال؛ لأنها في تأويل صفة نكرة متقدمة على موصوفها، والصفة المتقدمة على الموصوف لا يجوز أن تكون نعتاً له؛ لأن النعت تابع، فلا يتقدم على المتبوع، بل يجب فيها أحد أمرين: إما أن تجعل حالاً من الموصوف، وإما أن تقام مقامه، ويجعل هو بدلا منها، فلم يجز في (كيف) أن تقام مقام الموصوف؛ لأنها في تأويل صفة نكرة، والصفة النكرة يقبح فيها ذلك. فوجب أن تكون حالاً؛ ولذلك يبدل منها، ويجاب بالنصب، تقول: كيف سار زيدٌ؟ أراكباً أم ماشياً؟ فيقال: ماشياً أو راكباً. ويقال: كيف جئتَ؟ فتقول: مسرعاً، بالنصب لا غير؛ لأن البدل من الحال حال، والحال لا تكون إلا منصوبة»[5].

(١) انظر: المخطوطة١٣٤/ أ.
(٢) انظر: البحر المحيط٨/ ٢٥٣.
(٣) انظر: التسهيل٢٤٢.
(٤) انظر: مغني اللبيب٢٧١، والمساعد٣/ ٢٠٢، وشرح التصريح١/ ٥٩٥.
(٥) انظر: شرح التسهيل٤/ ١٠٥.

وقد ذكر الجنزي أنَّ (كيف) تأتي حالاً في كل موضع جاء بعده غير الفعل (كان) أو (شاء)، واستدل بقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾[(١)]، قال الجنزي: أي: «عَجيبةً خُلقت»[(٢)].

وذكر العلماء أن (كيف) في الآية الكريمة في محل نصب على الحال[(٣)]، وقال ابن هشام: «لا تكون (كيف) بدلاً من (الإبل)؛ لأن دخول الجار على (كيف) شاذ، على أنه لم يسمع في (إلى)، بل في (على)؛ ولأن (إلى) متعلقة بما قبلها، فيلزم أن يعمل في الاستفهام فعل متقدم عليه؛ ولأن الجملة التي بعْدها تصير حينئذٍ غير مرتبطة، وإنما هي منصوبة بما بعدها على الحال، وفعل النظر مُعَلّق، وهي وما بعدها بدل من (الْإِبِل) بدل اشتمال، والمعنى إلى الْإِبِل كيفيَّة خلقها»[(٤)].

وتقييدُ الجَنزي نصب (كيف) على الحال في كل موضع لا يجيء بعدها الفعل (كان) و(شاء) هو رأي قد تفرَّدَ به، لم أقف على أحد قال به فيما توصلت إليه من بحث، بل أورد بعض المفسرين آيات كريمات شملت (كان)، ووجهوا بأنها حال، ومن ذلك قوله: ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾[(٥)]، ذكر السمين الحلبي من ضمن الأوجه الواردة أن (كان) تامة، و(عاقبة) فاعل، و(كيف) حال[(٦)]. وقد جوّز أن تكون (كان) في الآية الكريمة تامة ابن عطية، لكنه لم يصرح بأن (كيف) حال[(٧)].

الجانب الثالث: أن (كيف) تأتي في محل نصب على المصدر، **وقد قيّد الجنزي مجيئها في محل نصب على المصدر** أن تأتي في كل موضع يكون بعدها الفعل (شاء)،

(١) الغاشية آية ١٧.
(٢) المخطوطة ١٣٣/ ب.
(٣) انظر: إعراب ثلاثين سورة٧٠، والبحر المحيط١٠/ ٤٦٥، وروح المعاني١٥/ ٣٢٨، والتحرير والتنوير٣٠/ ٣٠٤.
(٤) مغني اللبيب٢٧٣.
(٥) النمل آية٥١.
(٦) انظر: الدر المصون٨/ ٦٢٦.
(٧) انظر: المحرر الوجيز٤/ ٢٦٤.

واستدل بقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾[1]، قال: أي: مشيئةً يشاء، ويُعرف محله بجوابه[2]. وفي محل (كيف) في الآية الكريمة عدة توجيهات، وهي:

الأول: أنها منصوبة على الحال بالفعل بعده، والمعنى: على أي حالٍ شاء أن يصوركم صوركم، ولا يجوز لـ(كيف) أن تعمل في (يصوركم)؛ لأن لها صدر الكلام[3].

الثاني: أن تكون (كيف) ظرفاً لـ(يشاء)، والجملةُ في محلِّ نصب على الحال من ضمير اسم الله تعالى تقديرُه: يصوِّركم على مشيئة أي: مريداً[4].

الثالث: أَنْ تكونَ الجملةُ في موضع المصدرِ، والمعنى: يُصَوِّركم في الأرحام تصويرَ المشيئة، وكما يشاء، هكذا قال الحوفي. قال السمين: «وفي قوله: (الجملةُ في موضعِ المصدرِ) تسامحٌ؛ لأنَّ الجملَ لا تقوم مقام المصادر، ومرادُه أنَّ (كيف) دالَّةٌ على ذلك»[5].

وقال ابن مالك في قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾[6]: «المعنى: على أي حال يشاء الإنفاق ينفق، فـ(كيف) هنا اسم شرط، ولكنها لم تجزم الفعل، كما لم تجزم في الاستفهام. وأجاز الكوفيون الجزم بها قياسا، وأباه البصريون، قال سيبويه: وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنعْ أصنعْ، قال: هي مستكرهة، وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء؛ لأن معناها: على أي حال تكن أكن»[7].

(١) آل عمران آية ٦.
(٢) انظر: المخطوطة١٣٣/ ب.
(٣) انظر: التبيان١/ ٢٣٧، والدر المصون٣/ ٢٤.
(٤) انظر: التبيان١/ ٢٣٧، والكاب الفريد٢/ ٩، والبحر المحيط٣/ ٢٠، والدر المصون٣/ ٢٤.
(٥) انظر: الدر المصون٣/ ٢٤.
(٦) المائدة آية ٦٤.
(٧) شرح التسهيل٤/ ٧٠. وانظر أيضاً الكتاب٣/ ٦٠.

ومن خلال هذه التوجيهات للآية الكريمة أرى أن التوجيهات الثلاثة جائزة، وأقربها للصواب الأول، وهو أن تكون منصوبة على الحال بالفعل بعده، وتقييد الجنزي بأن نصب (كيف) على المصدر لا يكون إلا في الموضع الذي يأتي بعدها الفعل (شاء) هو رأي تفرَّدَ به، ولا يمكن أن يلزمه غيره.

الخاتمة

وبعد، فإني آمل أن يكون البحث قد كشف شيئاً عن قيمة ومكانة الإمام عمر بن عثمان الجنزي العلمية، وجهوده في إعراب القرآن الكريم، ولعل من أبرز ما يخلص إليه البحث ما يلي:

١. الإمام الجنزي من النحاة المغمورين، ولكنه عالم كبير، وأديب نحرير، لم يحظ بظهور، فهو جدير بالدراسة، ولعل هذا البحث يشعل فتيل التحري والتنقيب عن هذه الشخصية.

٢. عناية الجنزي بالقرآن الكريم تفسيراً وإعراباً، وقد ذكر أهل التراجم ما يلمح إلى ذلك، فقد شرع في تفسير لو تمَّ لا يوجد مثله.

٣. محاورة الجنزي لعلماء عصره كالزمخشري، والبسطامي، وأبي المعالي ومناقشتهم، ومفاوضتهم في بعض المسائل العلمية.

٤. الجنزي ذو نزعة بصرية، ويظهر ذلك جليّاً من خلال موافقته في كثير من توجيهاته الإعرابية، وآرائه النحوية لمذهب جمهور البصريين، واتباعه لنحاة من المدرسة البصرية.

٥. يغلب على الجنزي في أعاريبه الاستطراد والتوسع، ولكنه في بعض الأحيان يوجز في الإعراب، ويكتفي به دون عرض الأسباب والآراء والتوجيهات الأخرى.

٦. تفرَّدَ الجنزي ببعض الآراء، والتوجيهات الإعرابية، وهذا دليل على رسوخ علمه، وبلوغه منزلة الاجتهاد.

٧. ظهور شخصية الجنزي العلمية؛ إذ لم يكن مقلداً ناقلاً فحسب، بل كان يعلل اختياراته وآراءه وتوجيهاته، ويرد على بعض الآراء التي لا يرى وجاهتها، ذاكراً الأسباب، ومدلياً بالحجج والعلل والمسوغات.

٨. للإمام الجنزي أثر في بعض العلماء الذين أتوا من بعده، فقد نقل عنه بعض الآراء صدر الأفاضل الخوارزمي، وفخر الدين الإسفندري، وغيرهما، وقد وصفه صدر الأفاضل بالإمام، مما يدل على مكانته.

٩. أورد الجنزي بعض الأحكام الخاطئة في بعض آرائه، كحكمه بعدم مجيء (كيف) في القرآن الكريم في محل رفع سوى في آية واحدة، وقد وقفت على أكثر من ذلك عند بعض المفسرين والمعربين.

١٠. اهتمام الجنزي بعلم العروض والدوائر، فقد كتب في ذلك بعض التآليف. وقد وقفت على بعض الأبيات الشعرية العويصة، وقد سئل عن تقطيعها، فأجاب إجابة العارف بهذا العلم، والمستوعب له، والمحيط بكل جوانبه، كما أن له رسالتين في علم العروض والدوائر، وقد ذكرت ذلك في مؤلفاته.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

١. **إبراز المعاني من حرز الأماني**، تأليف أبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (ت ٦٦٥هـ)، دار الكتب العلمية.

٢. **أبو العتاهية، أشعاره وأخباره**، عُني بتحقيقها د. شكري فيصل، مطبعة جامعة دمشق ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م.

٣. **الإتقان في علوم القرآن**، تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة:١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

٤. **الأخفش الأصغر، أبو الحسن علي بن سليمان، حياته وجهوده**، للدكتور محمد حسين عبد العزيز المحرصاوي، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٥. **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيان الأندلسي ت(٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م .

٦. **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، تأليف أبي السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٧. **أسرار العربية**، تأليف عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبي البركات كمال الدين الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م .

٨. **الأصول في النحو**، لأبي بكر محمد بن سهل السراج، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .

٩. **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، تأليف الحسين بن أحمد بن خالويه، أبي عبد الله (ت ٣٧٠هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م).

١٠. **إعراب القرآن**، تأليف أبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي ت(٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

١١. **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب** لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ت(٥٢١هـ)، تحقيق الأستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١م .

١٢. **أمالي ابن الحاجب**، دراسة وتحقيق الدكتور فخر صالح قدارة، دار الجيل - بيروت، دار عمار - عمان، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م .

١٣. **أمالي ابن الشجري**، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي ت (٥٤٢هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١ ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م .

١٤. **إنباه الرواة على أنباء النحاة**، للوزير جمال الدين بي علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

١٥. **الأنساب**، تأليف عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبي سعد (ت ٥٦٢هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م.

١٦. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، تأليف عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

١٧. **أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل**، تأليف زين الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي. الناشر: دار عالم الكتب المملكة العربية السعودية - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ ١٩٩١م.

١٨. **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، تأليف ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٨هـ.

١٩. **إيجاز البيان عن معاني القرآن**، تأليف محمود بن أبى الحسن بن الحسين النيسابوري أبي القاسم، نجم الدين (ت نحو ٥٥٠هـ)، تحقيق الدكتور حنيف بن حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٥هـ.

٢٠. **إيضاح شواهد الإيضاح**، تأليف أبي علي الحسن بن عبد الله القيسي ، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٧ م .

٢١. **الإيضاح العضدي**، تأليف أبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، ط٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٢٢. **بدائع الفوائد**، تأليف محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٢٣. **البديع في علم العربية**، تأليف مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

٢٤. **البحر المحيط في التفسير**، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤٢٠هـ.

٢٥. **البرهان في علوم القرآن**، تأليف أبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي ت(٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط١، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، (ثم صوَّرته دار المعرفة، بيروت، لبنان - وبنفس ترقيم الصفحات).

٢٦. **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

٢٧. **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تأليف شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت(٧٤٨هـ)، تحقيق د بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.

٢٨. تاريخ دمشق، تأليف أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر ت (٥٧١هـ)، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر، عام ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٢٩. **التبصرة والتذكرة**، لأبي محمد الصيمري، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

٣٠. **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**، تأليف أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان.

٣١. **التبيان في إعراب القرآن**، تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٣٢. **التحبير في المعجم الكبير**، تأليف عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (ت ٥٦٢هـ)، تحقيق منيرة ناجي سالم، رئاسة ديوان الأوقاف - بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

٣٣. **تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة**، تأليف زين الدين أبي حفص عمر بن مظفر بن الوردي (٦٩١ - ٧٤٩ هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٣٤. **التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»**، تأليف محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر - تونس، ١٩٨٤هـ.

٣٥. **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تأليف أبي حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ - ١٤٣٤هـ/ ١٩٩٧-٢٠١٣م.

٣٦. **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تأليف محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، المحقق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة النشر: ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٣٧. **التسهيل لعلوم التنزيل**، تأليف أبي القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (ت ٧٤١هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٦هـ.

٣٨. **التصريح على مضمون التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، تأليف خالد بن عبد الله الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٣٩. **التَّفْسِيرُ البَسِيْط**، تأليف أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨هـ)، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ.

٤٠. **تفسير الإمام ابن عرفة**، تأليف محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي، أبي عبد الله (ت ٨٠٣هـ)، المحقق: د. حسن المناعي، مركز البحوث بالكلية الزيتونية - تونس، الطبعة: الأولى، ١٩٨٦م.

٤١. **تفسير القرآن الكريم**، تأليف محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، المحقق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان، دار ومكتبة الهلال - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٠ هـ.

٤٢. **تفسير الكتاب العزيز وإعرابه**، تأليف عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي (ت ٦٨٨هـ)، المحقق: علي بن سلطان الحكمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأعداد ٨٥ - ١٠٠ السنوات ٢٢ - ٢٥ المحرم ١٤١٠هـ - ذو الحجة ١٤١٣هـ.

٤٣. **التيسير في التفسير**، تأليف نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفي الحنفي (٤٦١ - ٥٣٧هـ)، المحقق: ماهر أديب حبوش، وآخرون، دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث، إسطنبول - تركيا، الطبعة: الأولى، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩ م.

٤٤. **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**، تأليف محمد بن عبد الغني بن شجاع، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (ت ٦٢٩هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٤٥. **تكملة الإكمال (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماكولا)**، تأليف أبي بكر محمد بن عبد الغني البغدادي الحنبلي المعروف بابن نقطة (٥٧٩ - ٦٢٩ هـ)، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ - ١٤١٨ هـ.

٤٦. **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش ت(٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق مجموعة من الأساتذة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م .

٤٧. **توجيه اللمع**، تأليف أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٤٨. **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تأليف أبي جعفر، محمد بن جرير الطبري (٢٢٤-٣١٠هـ)، دار التربية والتراث - مكة المكرمة - ص.ب: ٧٧٨٠.

٤٩. **الجامع لأحكام القرآن**، تأليف أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر شمس الدين القرطبي، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

٥٠. **الجمل في النحو**، تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .

٥١. **الجنى الداني في حروف المعاني**، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، الكويت، ط١، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م، ط٢، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٥٢. **حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، المُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِي وكِفَايةُ الرَّاضِي عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي**، المؤلف: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت ١٠٦٩هـ)، دار النشر: دار صادر - بيروت.

٥٣. **حروف المعاني والصفات**، تأليف عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبي القاسم ، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

٥٤. **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي ت(١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٥٥. **خزانة التراث - فهرس مخطوطات**، المؤلف: أصدره مركز الملك فيصل، تاريخ النشر بالشاملة: ٨ ذو الحجة ١٤٣١هـ.

٥٦. **الخصائص**، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية.

٥٧. **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تأليف أبي العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي ت(٧٥٦هـ)، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق .

٥٨. **ديوان أبي النجم العجلي، الفضل بن قدامة ت سنة (١٣٠هـ)**، جمعه وشرحه وحققه د. محمد أديب عبد الواحد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٥٩. **ديوان الأعشى**، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.

٦٠. **ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب**، تأليف أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي (ت ٢٣١ هـ)، المحقق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان جدة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٦١. **ديوان شعر المتلمس الضبعي**، رواية الأثرم، وأبي عبيدة عن الأصمعي، عُني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية، ١٩٧٠م.

٦٢. **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات**، تحقيق وشرح د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.

٦٣. **ديوان كثير عزة**، جمعه وشرحه الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ـــ لبنان، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

٦٤. **ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.**

٦٥. **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ذخائر العرب ٥٢، ط٢، دار المعارف.

٦٦. **رسالة صغيرة تقع في عشرين لوحة**، تأليف عمر بن عثمان الجنزي ت (٥٥٠هـ)، عبارة عن أجوبة لمسائل عشر من القرآن الكريم، وعشر من عويصات الشعر، وهي مخطوطة محفوظة في مكتبة السلطان أحمد الثالث بتركيا ضمن مجموع برقم (٢٢٤٥).

٦٧. **روح البيان**، تأليف إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي، المولى أبي الفداء (ت ١١٢٧هـ)، دار الفكر - بيروت.

٦٨. **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تأليف شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي ت(١٢٧٠هـ)، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

٦٩. **زاد المسير في علم التفسير**، تأليف جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢هـ.

٧٠. **السبعة في القراءات**، تأليف أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبي بكر بن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف - مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.

٧١. **السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير**، تأليف شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت ٩٧٧هـ)، مطبعة بولاق (الأميرية) - القاهرة، ١٢٨٥ هـ.

٧٢. **سر صناعة الإعراب**، لأبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

٧٣. **سنن أبي داود**، تأليف أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني ،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.

٧٤. **سير أعلام النبلاء**، تأليف شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ت(٧٤٨هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٧٥. **شرح أبيات سيبويه**، تأليف يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبي محمد السيرافي ت(٣٨٥هـ)، تحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م .

٧٦. **شرح أبيات مغني اللبيب**، صنعة عبد القادر بن عمر البغدادي، حققه عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق ، ط١، ١٣٩٨هـ.

٧٧. **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تأليف علي بن محمد بن عيسى، أبي الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي ت(٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٧٨. **شرح ألفية ابن مالك**، تأليف العلامة شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي (ت ٩٨١ هـ)، المحقق: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م.

٧٩. **شرح التسهيل**، لجمال الدين ابن مالك محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي ت (٦٧٢هـ) تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد والدكتور/ محمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط ١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٨٠. **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة**، شرحه وقدم له عبد أ. علي مهنا، جار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م.

٨١. **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، لابن هشام الأنصاري، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٨٢. **شرح شواهد المغني**، تأليف جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ـ لبنان.

٨٣. **شرح الكافية الشافية**، تأليف محمد بن عبد الله بن مالك ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، ط١.

٨٤. **شعر مزاحم العقيلي**، تحقيق الدكتور/ نوري حمودي القيسي، والدكتور/ حاتم صالح الضامن، مكتبة د/ عبد الله الجبوري.

٨٥. **شرح كتاب سيبويه**، تأليف أبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.

٨٦. **شرح كتاب سيبويه المسمى بـ(تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب)**، تأليف أبي الحسن علي بن محمد الإشبيلي، المعروف بابن خروف ت(٦٠٩هـ)، دراسة وتحقيق خليفة محمد خليفة بريري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية والحفاظ على التراث الإسلامي، ط١، ١٤٢٥هـ.

٨٧. **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، تأليف أبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة: الخامسة.

٨٨. **شرح المفصل**، تأليف يعيش بن علي، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٨٩. **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير**، تأليف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ت سنة (٦١٧هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، ١٩٩٠هـ، دار الغرب الإسلامي، لبنان، بيروت.

٩٠. **شرح المقدمة المحسبة**، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ ت(٤٦٩هـ)، تحقيق خالد عبد الكريم، نسقه وفهرسه أبو إبراهيم .

٩١. **طبقات الشافعية الكبرى**، تأليف تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

٩٢. **طبقات المفسرين العشرين**، تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

٩٣. **العُـدّة في إعـراب العُمـدَة**، تأليـف بدر الديـن أبي محمد عبد الله ابـن الإمام العلامـة أبي عبد الله محمـد بـن فرحون المـدني، دار الإمام البخـاري - الدوحـة، الطبعة: الأولى.

٩٤. **علـل التثنيـة**، تأليـف أبي الفتـح عثـمان بـن جنـي الموصـلي (ت ٣٩٢هـ)، المحقـق: الدكتـور صبيـح التميمـي، مكتبـة الثقافـة الدينيـة - مـصر.

٩٥. **علـل النحـو**، تأليـف محمـد بـن عبـد الله بـن العبـاس أبي الحسـن ابـن الـوراق، تحقيـق محمود جاسـم محمـد الدرويـش، مكتبـة الرشـد - الريـاض / السـعودية، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٩٦. **غرائـب التفسـير وعجائـب التأويـل**، تأليـف محمـود بـن حمـزة بـن نـصر، أبي القاسـم برهـان الديـن الكرمـاني، ويعـرف بتـاج القـراء (ت نحـو ٥٠٥هـ)، دار القبلـة للثقافة الإسـلامية - جـدة، مؤسسـة علـوم القـرآن - بـيروت.

٩٧. **غرائـب التفسـير وعجائـب التأويل**، تأليـف محمود بن حمزة بـن نصر، أبي القاسـم برهان الدين الكرمـاني، ويعـرف بتاج القـراء (ت نحو ٥٠٥هـ)، دار النشر: دار القبلة للثقافة الإسـلامية - جدة، مؤسسـة علوم القـرآن - بيروت.

٩٨. **غرائـب القـرآن ورغائـب الفرقـان**، تأليـف نظـام الديـن الحسـن بـن محمـد بن حسـين القمي النيسـابوري (ت ٨٥٠هـ)، المحقق: الشـيخ زكريـا عميـرات، دار الكتب العلميـه - بيروت، الطبعـة: الأولى - ١٤١٦ هـ.

٩٩. **فتـوح الغيـب في الكشـف عـن قنـاع الريـب (حاشـية الطيبـي عـلى الكشـاف)**، تأليـف شرف الديـن الحسـين بـن عبد الله الطيبـي (ت ٧٤٣ هـ)، التحقيق: إيـاد محمد الغوج وغـيره، جائزة دبي الدوليـة للقـرآن الكريـم، الطبعـة: الأولى، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.

١٠٠. **الكافية في علم النحو**، تأليف ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر المالكي (توفي: ٦٤٦ هـ)، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠م.

١٠١. **كتـاب سـيبويه**، لأبي بـشر عمرو بـن عثمان بن قنـبر، تحقيق وشرح عبد السـلام محمـد هارون، النـاشر: مكتبة الخانجي بالقاهـرة، ط٤، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

١٠٢. **كتـاب الشـعر أو شرح الأبيـات المشـكلة الإعـراب**، لأبي عـلي الفـارسي ت(٣٧٧هـ) تحقيـق الدكتـور محمـود محمـد الطناحـي، مكتبـة الخانجـي بالقاهـرة، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

١٠٣. **الكتـاب الفريـد في إعـراب القـرآن المجيـد**، تأليـف المنتجـب الهمـذاني (ت ٦٤٣ هـ)، حقـق نصوصـه وخرجـه وعلق عليـه: محمد نظام الديـن الفتيـح، دار الزمان للنشر والتوزيـع، المدينة المنـورة - المملكة العربيـة السـعودية، الطبعـة: الأولى، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

١٠٤. **الكشـاف عـن حقائـق غوامـض التنزيـل**، مـع الكتـاب (حاشـية الانتصـاف فيـما تضمنـه الكشـاف) لابـن المنـير الإسـكندري (ت ٦٨٣)، تأليـف أبي القاسـم محمود بن عمـرو بن أحمد الزمخـشري جـار الله (ت٥٣٨هـ)، دار الكتـاب العـربي - بـيروت، الطبعـة: الثالثـة - ١٤٠٧هـ.

١٠٥. **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، تأليف أبي إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي (ت ٤٢٧ هـ)، أشرف على إخراجه: د. صلاح باعثمان وغيره، دار التفسير، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥ م.

١٠٦. **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات**، صنعة جامع العلوم أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي ت(٥٤٣هـ)،تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي،ط١،١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

١٠٧. **الكناش في النحو والتصريف**، لأبي الفداء ت (٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق د/ جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٢، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م .

١٠٨. **اللباب في تهذيب الأنساب**، المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، دار صادر - بيروت.

١٠٩. **اللباب في علوم الكتاب**، تأليف أبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت ٧٧٥هـ)، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

١١٠. **اللباب في علل البناء والإعراب**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ت(٦١٦هـ)، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت ـ لبنان، دار الفكر، دمشق ـ سورية، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

١١١. **لسان العرب**، تأليف محمد بن مكرم بن على، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي ت(٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، ط٣، - ١٤١٤هـ .

١١٢. **اللمحة في شرح الملحة**، تأليف محمد بن حسن المعروف بابن الصائغ ، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

١١٣. **اللمع في العربية**، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني ت(٣٩٢هـ)، تحقيق حامد مؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .

١١٤. **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، تأليف محمد بن جعفر القزاز القيرواني أبي عبد الله التميمي (ت ٤١٢هـ)، حققه وقدم له وصنع فهارسه: الدكتور رمضان عبد التواب، الدكتور صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت - بإشراف دار الفصحى بالقاهرة.

١١٥. **المبسوط في القراءات العشر**، تأليف أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوري، أبي بكر ت(٣٨١هـ)، تحقيق سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٩٨١م.

١١٦. **مجاز القرآن، تأليف أبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت ٢٠٩هـ)**، المحقق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: ١٣٨١هـ.

١١٧. **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني الموصلي**، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

١١٨. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تأليف أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية الأندلسي المحاربي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١ - ١٤٢٢هـ.

١١٩. **المرتجل**، لأبي محمد عبد الله بن أحمد الشهير بابن الخشاب، تحقيق ودراسة علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

١٢٠. **المذكر والمؤنث** لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ت (٣٢٨ هـ)، تحقيق د/ طارق الجنابي، دار الرائد العربي، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٢١. **المسائل الحلبيات**، صنعة أبي علي الفارسي ت (٣٧٧هـ)، تقديم وتحقيق حسن هنداوي، دار القلم / دمشق ـ دار المناورة بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٢٢. **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تأليف أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠١م.

١٢٣. **مشكل إعراب القرآن**، تأليف أبي محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي (ت ٤٣٧هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ.

١٢٤. **مجمع الآداب في معجم الألقاب**، تأليف كمال الدين أبي الفضل عبد الرزاق بن أحمد المعروف بابن الفوطي الشيباني (ت ٧٢٣ هـ)، تحقيق محمد الكاظم، مؤسسة الطباعة والنشر- وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، إيران، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.

١٢٥. **مجموع الفتاوى**، تأليف تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ) المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

١٢٦. **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، تأليف أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت ٧١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

١٢٧. **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، تأليف محيي السنة، أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٠هـ)، المحقق: حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

١٢٨. **معاني القراءات**، تأليف محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبي منصور (ت ٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

١٢٩. **معاني القرآن**، تأليف أبي الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

١٣٠. **معاني القرآن**، تأليف أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، الطبعة: الأولى.

١٣١. **معاني القرآن وإعرابه**، تأليف إبراهيم بن السري بن سهل، أبي إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

١٣٢. **معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، تأليف شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

١٣٣. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تأليف الإمام ابن هشام الأنصاري، تحقيق د/ مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر/ دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

١٣٤. **مفاتيح الغيب = التفسير الكبير**، تأليف أبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠هـ.

١٣٥. **المفصل في صنعة الإعراب**، لفخر الدين أبي القاسم الزمخشري، تحقيق الدكتور علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م .

١٣٦. **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ت(٧٩٠هـ)، حققه الدكتور عبد الرحمن العثيمين، والدكتور محمد إبراهيم البنا، والدكتور عياد بن عيد الثبيتي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٧٧م.

١٣٧. **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية** ، تأليف بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق محمد بن باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

١٣٨. **المقتضب**، لأبي العباس محمد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت .

١٣٩. **نتائج الفكر في النَّحو**، تأليف أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م .

١٤٠. **الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه**، تأليف أبي محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ت(٤٣٧هـ)، تحقيق مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، جامعة الشارقة، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

١٤١. **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، المؤلف: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.

١٤٢. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ت(٩١١هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر .

١٤٣. **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، تأليف أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

الرسائل العلمية

١. **المقتبس في توضيح ما التبس (شرح المفصل)**، تأليف أبي عاصم فخر الدين علي بن عمر الفقيهي الإسفندري، من أول المفعول فيه حتى نهاية باب ومن أصناف الاسم الخماسي، رسالة علمية في جامعة أم القرى تقدم بها الطالب مطيع الله بن عواض السلمي، وأشرف عليه أ. د محسن بن سالم العمري، ١٤٢٤هـ.